SIDF
صندوق التنمية الصناعية السعودي

50 YEARS عاماً

النمو المتكامل:

قطاعات الصناعة، والطاقة، والتعدين، والخدمات اللوجستية

محتوى التقرير:

- رؤى الصندوق الصناعي وخبراء الصناعة
- أبرز الفرص ومسارات النمو في قطاعات الصناعة، والطاقة، والتعدين، والخدمات اللوجستية
- قطاع السيارات الصاعد
- عصر جديد للطاقة المتجددة
- نشاط التنقيب في الدرع العربي النوبي
- بناء مركز لوجستي إقليمي

المحتويات

01
بناء قوة صناعية رائدة

- دور الصناعة في تحقيق الرؤية الوطنية
- الصناعة: نمو فعلي
- نظرة مقربة على القطاع: إدارة سلاسل الإمداد الوطنية في قطاع السيارات
- دعم قطاع السيارات في المملكة
- **مقابلة:** أ. ماجد متبولي، رئيس الوادي الصناعي في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية
- التعزيز الصناعي: دور الصندوق الصناعي
- أبرز الصفقات الصناعية
- **مقال:** م. مهند النعيم، نائب الرئيس التنفيذي للائتمان، الصندوق الصناعي
- إسهامات الصندوق الصناعي في القطاع الصناعي في المملكة

02
تجديد قطاع الطاقة

- الطاقة: تعزيز التحوّل الاقتصادي
- نقطة تحوّل: موجة من مصادر الطاقة المتجددة
- **مقابلة:** م. ناصر القحطاني، مساعد وزير الطاقة لشؤون الكهرباء
- **مقابلة:** أ. عامر العجمي، النائب التنفيذي لشركة الفنار
- تعزيز سلاسل الإمداد للطاقة المتجددة
- لمحة عن: برنامج "متجددة"
- إسهامات الصندوق الصناعي في قطاع الطاقة المتجددة في المملكة

03
التنقيب في الدرع العربي النوبي

- آفاق جديدة: إمكانات التعدين في المملكة
- استكشاف الدرع العربي النوبي
- تدفقات التمويل: دور الصندوق الصناعي
- نظرة مقرّبة على القطاع: فرص تعزيز صناعة الألومنيوم
- **مقابلة:** م. تركي البابطين، وكيل وزارة الصناعة والثروة المعدنية للتطوير التعديني
- إسهامات الصندوق الصناعي في قطاع التعدين في المملكة

04
إدارة التوسّع اللوجستي

- شبكات لوجستية قوية
- **مقال:** عادل الشريف، مدير إدارة دراسات السوق، الصندوق الصناعي
- ربط متكامل للمملكة بالعالم: مركز لوجستي إقليمي
- **مقابلة:** أ. عدنان المزروع، الرئيس التنفيذي المكلّف لشركة ناقل إكسبرس
- التعزيز اللوجستي: دور الصندوق الصناعي
- **مقابلة:** م. لؤي مشعبي، وكيل وزارة النقل والخدمات اللوجستية، للخدمات اللوجستية
- إسهامات الصندوق الصناعي في قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة

الصندوق الصناعي في سطور

تأسس صندوق التنمية الصناعية السعودي عام 1394هـ (1974م) بصفته مؤسسة مالية حكومية، لتحقيق أهداف وسياسات وبرامج التنمية الصناعية بالمملكة، وليكون الممكن المالي الرئيس، لتحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، التي تتماشى مع تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

تمويل قطاعات الصناعة، والطاقة، والتعدين، والخدمات اللوجستية، لتعزيز التحوّل الاقتصادي

- توفير حلول مالية جديدة، وآليات إقراض مستدامة، لدعم طويل الأجل

تقديم خدمات استشارية تجمع بين رؤية الخبراء ورؤى السوق

- مركز معرفي وحاضنة للمواهب، مع سنوات طويلة من الخبرة في تطوير المهارات في القطاعات الرئيسة

تمكين المنظومة من خلال فتح الآفاق أمام الخبرات العالمية

- إقامة الشراكات، وتعزيز مهارات رأس المال البشري، من خلال أكاديمية الصندوق الصناعي.

رؤيتنا

صندوق تنمية صناعي يمكّن تحول المملكة لتكون قوة صناعية رائدة، ومنصة لوجستية عالمية.

رسالتنا

تعزيز القدرة التنافسية للمنظومة، وتحسين جاذبية الاستثمارات، من خلال تقديم خدمات ومنتجات تمويلية وغير تمويلية.

50 YEARS عاماً

SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي

الملخص التنفيذي

يسلط تقرير "النمو المتكامل" الضوء على بعض القطاعات الأكثر تطورًا في الاقتصاد الوطني: قطاع الصناعة، وقطاع الطاقة، وقطاع التعدين، وقطاع الخدمات اللوجستية، ويتضح دور الصندوق الصناعي في تطوير هذه القطاعات، من خلال مجموعة من الأنشطة التمويلية، والاستشارية، وتمكين المنظومة الصناعية، ليدعم الصندوق بذلك الاستراتيجيات الوطنية العاملة على تغيير المشهد الاقتصادي، ودفع المملكة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

الاستراتيجية الوطنية للصناعة

الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية

الاستراتيجية الوطنية للتعدين

الصناعة:

إطلاق الإمكانات الصناعية للمملكة من خلال الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والتي تهدف إلى زيادة قيمة صادرات المملكة الصناعية إلى 557 مليار ريال (148,34 مليار دولار) بحلول عام 2030.[1]

2.1 مليون
وظيفة سيتم توفيرها بحلول عام 2030

36,000
مصنع في المملكة بحلول عام 2035 ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة.[3]

الطاقة:

تنشيط قطاع الطاقة في المملكة بعصر جديد من تقنيات الطاقة المتجددة، بما في ذلك التطورات المتقدمة في قطاعات مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والهيدروجين الأخضر، ويطلق الصندوق الصناعي منصة دعم واسعة النطاق لمساعدة المملكة في الوصول إلى هدفها المتمثل في 50% من الكهرباء من مصادر متجددة، بحلول عام 2030.

2.9 مليون طن في السنة
من إنتاج الهيدروجين بحلول عام 2030

44 مليون طن
من الكربون سيتم التقاطه وتخزينه بحلول عام 2035

التعدين:

حققت نتائج تعزيز قطاع صناعة التعدين في المملكة، معدل نمو بنسبة 20,4% بين عامي 2021 و2022، وذلك بدعم من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للتعدين، حيث مَكَّنَ تنوع الموارد المعدنية في المملكة، من وضع مجموعة من الأهداف الطموحة، تتمثل في:

1,3 تريليون دولار
قيمة الموارد المعدنية غير المُستغلة في المملكة

75 مليار دولار
القيمة المتوقَّعة لإسهام قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035.

256,000
وظيفة نوعية، سيُوَفِّرها قطاع التعدين بحلول عام 2030.

الخدمات اللوجستية:

تعزيز قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة، من خلال مبادرات ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، حيث حققت العديد من المكاسب في ذلك، وشملت خفض متوسط وقت التخليص الجمركي إلى النصف، ووضع أهداف طموحة.

26 مليار دولار
قيمة النمو السنوي المتوقع لقطاع الخدمات اللوجستية بحلول عام 2030.

%12
نسبة النمو السنوي المركب بحلول عام 2030.

30 مليار دولار
قيمة استثمارات القطاع العام خلال العشر سنوات المقبلة.

ويؤدي الصندوق الصناعي دورًا رائدًا في النمو المتكامل لقطاعات الصناعة والطاقة، والتعدين، والخدمات اللوجستية، بصفته عامل التمكين المالي الرئيس لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

المُمَوِّل
عبر تقديم حلول مالية تحسّن القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

الاستشاري
عبر تقديم رؤى عن السوق، وخدمات استشارية متخصصة.

المُمكِّن
عبر تحفيز نمو المنظومة الصناعية من خلال عقد الشراكات، وتطوير مهارات رأس المال البشري.

النمو الاقتصادي والصناعي في المملكة خلال النصف الثاني من عام 2022 [87]

%5.4
نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث لعام 2022 على أساس سنوي.

%7.3
نسبة الارتفاع في مؤشر الإنتاج الصناعي في شهر ديسمبر عام 2022.

%6.2
نسبة زيادة نمو الأنشطة غير النفطية خلال الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي.

%6.1
نسبة زيادة نمو الأنشطة النفطية خلال الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي.

%13.1
نسبة الزيادة في الصادرات غير النفطية خلال الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي.

78 مليار ريال
قيمة الصادرات غير النفطية خلال الربع الثالث لعام 2022.

1,114 تريليون ريال
قيمة ميزانية المملكة المعتمدة لعام 2023. [10]

16 مليار ريال
الفائض المتوقع من ميزانية المملكة لعام 2023.

الفصل الأول

بناء قوة صناعية رائدة

دور الصناعة في رؤية السعودية 2030

تضع رؤية السعودية 2030 القطاع الصناعي في قلب خطة تنويع مصادر الدخل للمملكة، وتعمل مجموعة من الأهداف التنموية الاقتصادية الطموحة، على خلق قطاع صناعي جديد ومتنوّع.[11]

مستهدفات رؤية السعودية 2030

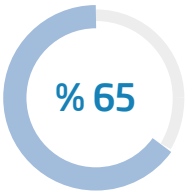

نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

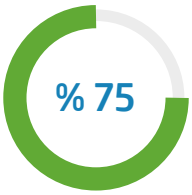

نسبة التوطين في قطاعي النفط والغاز

نسبة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

تماشيًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، تسعى التوجّهات الجديدة في المملكة إلى بناء اقتصاد صناعي جاذب للاستثمارات، يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، وتطوير الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، والصادرات غير النفطية.[12]

حددت الاستراتيجية الوطنية للصناعة 12 قطاعًا فرعيًا لتنويع الاقتصاد الصناعي في المملكة

- الطيران
- السيارات
- النقل البحري
- الصناعات الكيماوية
- الأجهزة الطبية
- الآلات والمعدات
- الصناعات الغذائية
- الصناعات العسكرية
- مواد البناء
- الصناعات التعدينية
- صناعة الأدوية
- الطاقة المتجددة

مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة

2.1 مليون

وظيفة يتم توفيرها بحلول عام 2030

895 مليار ريال

الناتج المحلي الإجمالي السنوي للقطاع الصناعي بحلول عام 2030

557 مليار ريال

قيمة الصادرات السنوية من الصناعات التحويلية بحلول عام 2030

36,000

عدد المصانع في المملكة بحلول عام 2035

892 مليار ريال

حجم الصادرات غير النفطية بحلول عام 2035

الصناعة: نمو فعلي

يعد القطاع الصناعي في المملكة، من أسرع القطاعات نموًا في المنطقة، كما يلعب دورًا رئيسًا في جهود التنويع الاقتصادي، والتوطين، وتطوير القطاع الخاص في المملكة، حيث يحتلّ قطاعيّ الصناعة، والصناعات التحويلية معاً، المرتبة الرابعة من بين 13 مُساهمًا في الاقتصاد السعودي.

%7.8
نسبة الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من الربع الثالث لعام 2022.[14]

%11
نسبة نمو الناتج الاقتصادي لقطاع الصناعات التحويلية اعتبارًا من الربع الثالث لعام 2022 على أساس سنوي.[15]

%7.3
نسبة النمو في مؤشر الإنتاج الصناعي خلال شهر أكتوبر من عام 2022 على أساس سنوي.[16]

رسم بياني لمؤشر الإنتاج الصناعي (100=2010)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

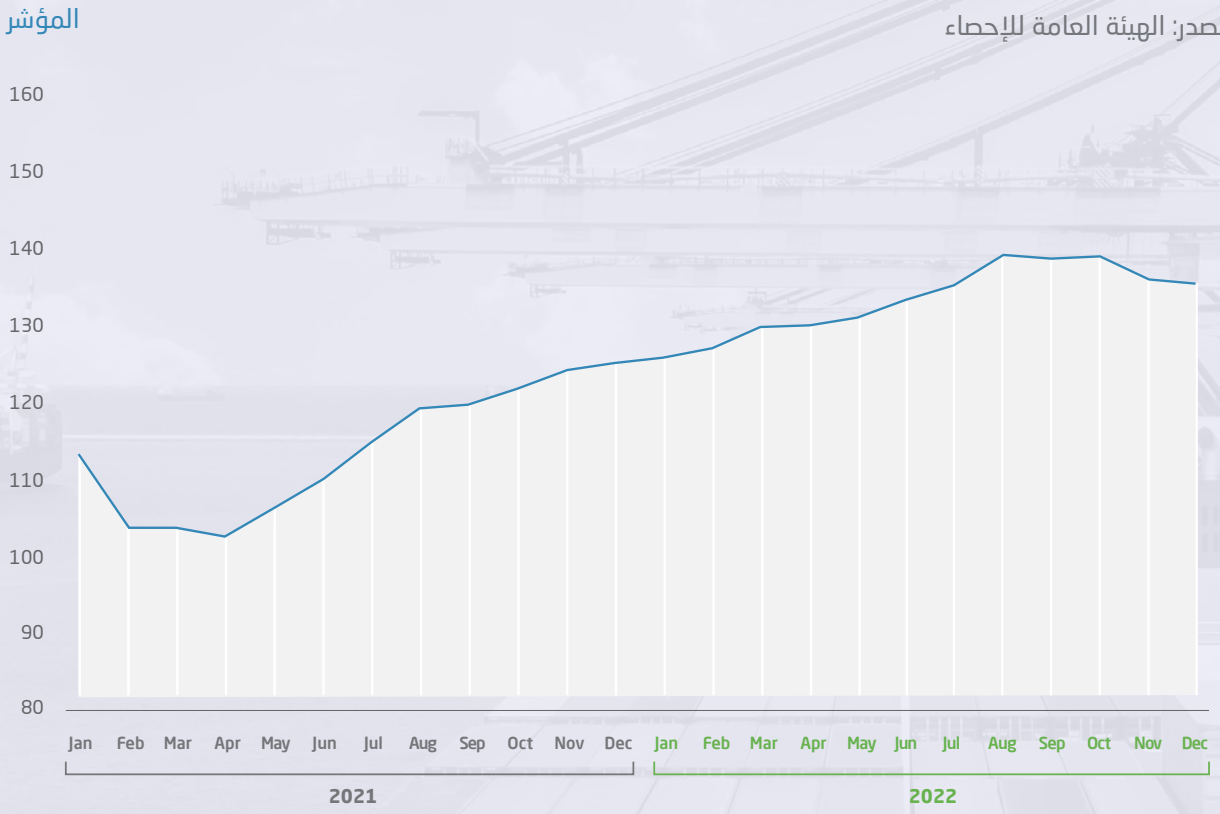

وتجتمع مجموعة من العوامل المُعَزِّزَة للنمو الصناعي في المملكة

- سوق محلية كبيرة
- مرافق بحث وتطوير متقدمة
- دعم حكومي كبير
- بنية تحتية حديثة
- تواصل عالمي فعّال
- أنظمة مشجّعة للاستثمار

نظرة مُقرّبة على القطاع: إدارة سلاسل الإمداد الوطنية في قطاع السيارات

تتميز المملكة، مع نمو قطاع السيارات والمحركات، بكونها مركزًا لتصنيع السيارات، حيث يدعم ذلك أيضًا زيادة الطلب على النقل بين المراكز الحضرية المنتشرة على نطاق واسع لسوق مبيعات السيارات في المنطقة.

%60-50
الحصة المقدرة من مبيعات السيارات إقليميًا.[18]

+200,000
من شبكات الطرق.[19]

436,000
سيارة حجم مبيعات سيارات نقل الركاب في عام 2020.[20]

تعتمد صناعة السيارات على سلاسل إمداد فعالة، قادرة على إنتاج وتسليم الأجزاء الأساسية لإنتاج السيارات في الوقت المناسب، وأظهرت التبعات التي تسببت بها جائحة كوفيد-19 من النقص العالمي في الرقائق، الحاجة إلى توطين سلاسل الإمداد، حيث تهدف المملكة إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية لتوطين مشاريع مصنّعي المعدّات الأساسية والأولية في صناعة السيارات.

اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

مرافق منخفضة التكاليف.

موقع استراتيجي يميزه سهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية.

قوى عاملة شابة وماهرة.

توفر المواد الخام.

كما تشكّل السيارات الكهربائية فرصة واعدة في قطاع صناعة السيارات في المملكة، حيث سيعزز استخدامها من الوعي بسياسات الاستدامة، المتمثلة في مبادراتٍ مثل "السعودية الخضراء"، ومبادرة الهيئة الملكية لمدينة الرياض التي تستهدف أن تكون نسبة السيارات الكهربائية 30% من السيارات عمومًا في العاصمة الرياض بحلول عام 2030 [23]، وستقوم شركة "سير"، وهي مشروع مشترك بين صندوق الاستثمارات العامة، وشركتيّ "Foxconn" و"BMW"، بتصميم، وتصنيع، وبيع سيارات كهربائية وطنية الصَّنع، وذلك في موقع التصنيع الذي أُعلن عنه مؤخرًا في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، والذي سيبدأ بناؤه في أوائل عام 2023، ليكون إتمامه -بإذن الله- بحلول عام 2025. [24]

22 مليار ريال

(5.86 مليار دولار) عائد القطاع على الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030

103 مليار ريال

(27.4 مليار دولار) قيمة الإيرادات السنوية

41 مليار ريال

(10.9 مليار دولار) القيمة الإجمالية للاستثمارات المُتَوَقّعة في القطاع

57,000

وظيفة مباشرة وغير مباشرة سيتم توفيرها في القطاع

وسينتج عن الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع، إنشاء سلاسل قيمة متكاملة للسيارات الكهربائية، بدءًا من إنتاج البطاريات، إلى تصنيع السيارات، والتي بدورها ستدعم سلاسل الإمداد المحلية والإنتاج المحلي.

150,000

عدد السيارات الكهربائية المُستهدف تصنيعها سنويًا في شركة "لوسيد" الأمريكية للسيارات الكهربائية، عبر مصنعها في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية. [26]

شركة سير

تجتذب "شركة سير" أكثر من 150 مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر لصناعة السيارات الكهربائية، وتخلق 30 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2034 [27]

100

محطة شحن للسيارات الكهربائية ستنشئها شركة "إلكترومين" لحلول التنقل الإلكتروني المتكاملة في المملكة. [29]

EV Metals

تخطط مجموعة "EV METALS" الأسترالية لاستثمار 3 مليار دولار في مصنع معالجة المعادن لبطاريات السيارات الكهربائية

دعم منظومة السيارات

يدعم الصندوق الصناعي هذه المساعي بإطار استراتيجي، ويهدف إلى توطين سلاسل إمداد للسيارات، وترسيخ مكانة المملكة بوصفها مركزًا لتصنيع السيارات.

- دعم توطين مشاريع تصنيع المعدات والمكونات الأولية والأساسية.
- دعم البنية التحتية لموردي السيارات الجديدة أو مكونات قطع الغيار.
- دعم مشاريع توريد المواد الأولية.
- العمل بشكل وثيق وتكاملي مع الجهات الحكومية الأخرى.
- بناء قاعدة معرفية لدعم تقييم المشاريع المستقبلية.
- تنظيم 3 ندوات افتراضية (عن بُعد) حول السيارات، بالتعاون مع أكاديمية الصندوق الصناعي.
- رفع وعي الفئات المستهدفة بتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية.

مقابلة

م. ماجد متبولي

رئيس الوادي الصناعي في مدينة
الملك عبد الله الاقتصادية

KAEC
مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

ما هي المكونات الرئيسة للخطة الإستراتيجية طويلة الأجل، الساعية لتعزيز بيئةٍ صديقةٍ للأعمال في الوادي الصناعي؟

تبلغ مساحة الوادي الصناعي في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية حوالي 50 مليون متر مربع، ويركّز على الصناعات الخفيفة والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى صناعة المنتجات الدوائية والصيدلانية، والسلع الغذائية والاستهلاكية، والصناعات البلاستيكية، ومواد الإنشاءات والبناء، وقطاع النقل، وصناعة وتجميع المركبات والآليات التي تعد من بين أكثر القطاعات الواعدة حاليًا، كما تتميز مدينة الملك عبدالله الاقتصادية بموقعها الاستراتيجي، كونها مجاورة لميناء الملك عبد الله، ثاني أكبر ميناء في المملكة، والذي يقع بالقرب من مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويتصل بالسكك الحديدية والمطارات والطرق.

ما الإمكانات التي تراها لمدينة الملك عبد الله الاقتصادية لتصبح مركزًا لصناعات السيارات، خاصة صناعة السيارات الكهربائية؟

في الوقت الحالي، نجحنا في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، في اجتذاب العديد من كبار المستثمرين العالميين في صناعة السيارات للمملكة، مع اختيار شركات بعينها لتطوير مرافق التصنيع الخاصة بها، فنحن نحقق إنجازات كبيرة ومستمرة، ويتجلى ذلك في تعاوننا مع شركة الزاهد للتراكتورات والمعدات الثقيلة المحدودة، وميناء الملك عبد الله، لإنتاج شاحنات فولفو ورينو، حيث يتم تجميع الشاحنات داخل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وتصديرها عبر الميناء إلى أستراليا، كما أعلنا مؤخرًا عن تعاوننا مع شركة "سير" الوطنية، أول شركة لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة، وذلك لإقامة منشأة لتصنيع السيارات الكهربائية على مساحة تزيد على مليون متر مربع في الوادي الصناعي، بالقرب من ميناء الملك عبدالله، حيث سيوفر المصنع فور اكتماله، آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة، والتي سيُخصص مُعظمها للكفاءات الوطنية.

كما نجحنا في توقيع اتفاقية مع شركة "لوسيد" العالمية لصناعة السيارات الكهربائية، لإنشاء وتشغيل منشأة لتصنيع وتجميع السيارات الكهربائية في المملكة، والتي اكتمل بناؤها بنسبة 30%، حيث من المُتوقَّع أن تُصنِّع الشركة ما يصل إلى 150,000 سيارة سنويًا، في مصنع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

يؤكد وجود المشاريع النوعية، مثل مصنع "لوسيد" في المملكة، على قوة منظومة صناعة السيارات التي نعمل على تطويرها حاليًا، والذي يعدّ الوادي الصناعي في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية جزءًا حيويًا منها، بالإضافة إلى الإمكانات والقدرات التي يحظى بها الوادي الصناعي.

برأيك، ما هي أهم النجاحات التي حققتها مدينة الملك عبد الله الاقتصادية فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي وخلق فرص العمل؟

عندما أُنشِئت مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، كانت رؤية الحكومة أن المدينة سيكون لها تأثير طويل المدى على اقتصاد المملكة، وحاليًا، تُعد المشاريع الضخمة والنوعية هي السائدة، إما في ذلك الوقت، فكانت الفكرة جديدة ومُبتَكَرة، أعتقد أن السبب الرئيسي وراء نجاحنا اليوم، هو أننا نعمل بشكل ملموس لبناء نظام مُبتكَر لـ 120 شركة للاستثمار فيها، ومع استمرار الاستثمار في الاقتصاد، يزداد النمو، وتوفير فرص العمل للكفاءات الوطنية، فإلى جانب وجود شركات كبيرة ونوعية في قطاعات مثل قطاع الخدمات اللوجستية، أو الصناعات الدوائية والصيدلانية، مثل شركتي "سانوفي" و"فايزر"، فإننا نتطلع إلى خلق حوالي 50,000 وظيفة مباشرة في قطاع السيارات، بالإضافة إلى توفير وظيفتين غير مباشرتين مع كل وظيفة مباشرة، حيث تسعى شركة "لوسيد" وحدها إلى توظيف 4500 شخص، كما عقدنا أيضًا عددًا من الشراكات التي تهدف إلى تعزيز مهارات الأشخاص من المناطق المجاورة للمدينة، وتوفير احتياجات المستأجرين لدينا من الكوادر الوطنية، وهو ما سنحرص على القيام به باستمرار. فباختصار، لدينا في الوادي الصناعي في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، أساس قوي وإيمان ببناء مستقبل مزدهر للمجتمع السعودي، ونحن نشارك بشكل فعّال في التأثير الاقتصادي وخلق فرص العمل.

تعزيز المنظومة الصناعية: دور الصندوق الصناعي

يقدم الصندوق الصناعي الدعم للقطاع الصناعي منذ ما يقرب من 50 عامًا، ويتجلّى دور الصندوق في تعزيز التنمية الصناعية الوطنية، من خلال منتجاته وبرامجه التمويلية، وخدماته الاستشارية، وتعزيزه لتبادل المعرفة، بالإضافة إلى الدعم المالي الذي يقدّمه الصندوق للمشاريع الصناعية في المناطق والمدن ذات القيمة الاقتصادية المضافة.

الفئة	المدن	المدة القصوى	الحد الأقصى للإقراض
01	تشمل المدن الرئيسة، وتشمل: الرياض، جدة، الدمام، الجبيل، مكة المكرمة، ينبع، رأس الخير.	15 سنة	%50
02	تشمل المدن التي تتوفر فيها بعض المزايا الاقتصادية (القصيم، الأحساء، رابغ، الطائف، مدينة الخرج الصناعية، مدينة سدير الصناعية، المدينة المنورة (ما عدا ينبع)	20 سنة	%60
03	تشمل المناطق والمدن الواعدة من الناحية الاقتصادية (حائل، الحدود الشمالية، الجوف، تبوك، جازان، نجران، الباحة، عسير) والمدن التي تبعد عن مراكز المدن الرئيسة مسافة لا تقل عن 150 كيلو متر و70 كيلو متر عن أقرب مدينة صناعية من الفئة الثانية	20 سنة	%75

يمكنك الآن التعرّف على أحدث المشاريع، والبرامج، والخدمات، والشراكات، للصندوق الصناعي، من خلال الاطّلاع على التقرير الخاص بالنسخة الرابعة من حفل الصندوق الصناعي لتمكين القطاع الخاص **من هنا**

مقال

م. مهند النعيم

نائب الرئيس التنفيذي للائتمان، الصندوق الصناعي

يـؤدي الصنـدوق الصناعـي، ومنـذ مـا يقـارب الـ 50 عامًـا، دورًا مركزيًـا فـي القطـاع المالـي السـعودي عبـر توجيـه التصنيـع فـي المملكـة، ومـع التوسـع الحالـي لمهمـة وآليـات عمـل الصنـدوق، تحـوّل دوره إلـى أكثـر مـن كونـه مجـرد جهـة تمويليـة، حيـث يُعـد الصنـدوق الآن، ومـن خـلال استراتيجيته المُطـوَّرة، المحـرك المالـي الرئيـس لتحفيـز القـوة الصناعيـة الحقيقيـة فـي المملكـة، مـن خـلال برنامـج تطويـر الصناعـة الوطنيـة والخدمـات اللوجسـتية، حيـث تهـدف الحوافـز الائتمانيـة التـي يقدمهـا الصنـدوق الصناعـي، تحـت مظلـة صنـدوق التنميـة الوطنـي، لدعـم التصنيـع فـي المملكـة، بالتكامـل مـع شـركائنا مـن صناديـق التنميـة الأخـرى والبنـوك، بالإضافـة إلـى مجموعـة مـن مستثمري القطـاع الخاص.

وأدى توسّـع دور الصنـدوق الصناعـي، إلـى تطويـر رؤيـة طويلـة الأجـل للتصنيـع، مـن خـلال تحفيـز الاسـتثمارات المحليـة، وتمكيـن المسـتثمرين عبـر المنظومـة، حيـث بلـغ إجمالـي موافقـات القـروض مـن الصنـدوق حتـى نهايـة عـام 2022م، 83,3 مليـار ريـال، منـذ إطـلاق رؤيـة السـعودية 2030، ممـا عـزَّز مـن تحسـين نظـام الموافقـة الائتمانيـة المُطـوَّر، الـذي يختصـر متوسـط الوقـت الإجرائـي للموافقـة علـى القـروض بتقليلـه مـن 12 شـهراً، إلـى 4 أو 5 أشـهر فقـط، وهـو دعـم تمويلـي مخصـص للمسـتثمرين المحليين والدوليين، علـى أن تكـون مشـاريعهم داخـل المملكـة، ويشـمل القـروض المباشـرة، والقـروض المشـتركة، وتوفيـر الضمانات.

ويعمـل الصنـدوق الصناعـي، بصفتـه عامـل تمكيـن أساسـي، علـى تعزيـز القـدرة التنافسـية للمنظومـة الصناعيـة فـي المملكـة، وتعزيز جاذبيتهـا كوجهـة للمسـتثمرين المهتميـن بالأنشـطة الصناعيـة المتنوعـة، ويظهـر جليًـا فـي الوقـت الحالـي توفـر فـرص تمويـل كبيـرة فـي القطاعـات الصناعيـة الرئيسـية والفرعيـة، بمـا فـي ذلـك قطاعـات السـيارات، والفضـاء، والتقنيـة الحيويـة، ومـواد البنـاء، والمـواد الكيميائيـة، ومعالجـة الأغذيـة، والمعـادن، والمـواد الخـام، وصناعـة الأدويـة، وكذلـك قطـاع الطاقـة المتجددة.

كمـا سـيكون الصنـدوق الصناعـي شـريكًا داعمًـا بتوفيـر المعرفـة اللازمـة للطموحيـن المهتميـن بقطـاع الصناعـة فـي المملكـة، وسـيوفّر لهـم، بالإضافـة إلـى الدعـم التمويلـي، خدمـات استشـارية تعينهـم علـى تحقيـق النجـاح، حيـث أن الصنـدوق هـو أحـد الركائـز الاستشـارية الموثوقـة فـي منظومـة الاسـتثمار السـعودي، بالإضافـة إلـى قدرتـه الممكّنـة فـي توفيـر الوصـول إلـى المـوارد اللازمة للمشاريع في مجالات الصناعة.

وتجـدر الإشـارة إلـى أن عمليـات القـروض الشـاملة، ونمـاذج التسـليم الاسـتباقية للمنتجـات الماليـة، تضـع فـي اعتبارهـا إمكانيـة واسـتطاعة الاسـتجابة بشـكل شـامل ومحيـط لاحتياجـات عملائنـا، وفـي إطـار حرصنـا الـلازم ضمـن معاييرنـا لمنـح القـروض، والتـي تتبـع نهجًـا صارمًـا قائمًـا علـى تقديـر ودراسـة المخاطـر لمـدى ومقـدار التمويـل، وكذلـك الإلزاميـة بالشـفافية الكاملـة، بالإضافـة إلـى توفـر التميـز فـي عملائنـا الذيـن نمنحهـم ثقتنـا، نعلـم بـأن المملكـة معـزَّزة بالإمكانيـات الواعـدة عبـر المشـهد الصناعـي، ولـذا نركّـز دائمًـا وبشـكل كبيـر علـى إمكانـات نمـو المشـاريع المُسـتثمَر فيها.

ويتركـز اهتمامنـا، كأولويـة رئيسـة، علـى تحفيـز الاسـتثمارات المحليـة، بهـدف سـد فجـوات التمويـل الحاليـة فـي الصناعـات، واجتـذاب الاسـتثمارات مـن الجهـات الخارجيـة، وخلـق منـاخ اسـتثماري يعتمـد علـى البيانـات الداعمـة، لاتخـاذ قـرارات اسـتثمارية عاليـة الجـودة، حيـث نتطلـع بنشـاط لبنـاء شـراكات مـع الجهـات الفاعلـة فـي الصناعـة المحليـة، ونـرى آليـات التمويـل لدينـا كمحفـزات حقيقيـة للنمـو فـي القطاعـات الصناعيـة للاقتصـاد السـعودي، ولـذا، فـإن للتمويـل التنمـوي دورًا رئيسًـا فـي النهضـة الكبيرة للمملكة، حيث نتجه لمستقبل أفضل بإذن الله.

إسهامات الصندوق الصناعي في دعم القطاع الصناعي في المملكة:

طلب التمويل:

يقدَّم للمشاريع في قطاعات الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية

التمويل متعدد الأغراض:

لتمويل النفقات الرأسمالية، بما يؤدي لتحسين القيمة التشغيلية للمشروع

الاعتماد المستندي مع البنوك:

توفير السيولة اللازمة للمستثمر عن طريق ضمان الصندوق الصناعي لتمويل الاعتمادات المستندية، من خلال التعاون مع البنوك التجارية.

الخدمات الاستشارية لتحسين كفاءة التكاليف:

وتشمل تحليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وتحليل تكاليف الشركة مقارنة بالسوق، وتحليل سعر المواد الخام، والمورّدين، والعمليات الشرائية، وغيرها.

تمويل رأس المال العامل:

يُمنح لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل أثناء تنمية العمل

تمويل سلاسل الإمداد:

تمويل قصير الأجل لسداد الفواتير مقدمًا، بهدف دعم احتياجات رأس المال العامل، وتحسين التدفقات النقدية

تمويل الاستحواذ:

تمويل عمليات استحواذ المنشآت المحلية على منشآت داخل المملكة ذات قيمة مضافة للقطاعات التي يمولها الصندوق الصناعي.

الخدمات الاستشارية لتحسين استراتيجية السوق:

تقديم التوصيات الخاصة بتحسين استراتيجية السوق، وتقديم المشورة للمبيعات واستراتيجية السوق من خلال دراسة الأسعار وتشكيلة المنتجات، وتحليل حصة السوق، والعملاء المستهدفين، وقنوات البيع، وتجزئة العملاء.

المُنتجات، والبرامج، والخدمات الجديدة للصندوق الصناعي 2022

الخدمات الاستشارية:

اكتشف "الخدمات الاستشارية لتحسين كفاءة عمليات التصنيع" التي أطلقها الصندوق الصناعي مؤخرًا

مبادرة "تحفيز الصناعة المحلية":

مسار "التمويل المُيَسَّر": يعمل مسار التمويل المُيَسَّر على تقديم القروض بدون طلب ضمانات شخصية، أو رهن ممتلكات المستثمر، فضلًا عن طلب ضمانات أقل بخصوص رأس المال، لتوفير التغطية للزيادة المُتَوَقَّعة في طلبات رأس المال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مسار "مسرّعة تنافسية": لتمويل مشاريع الأتمتة والرقمنة عبر حوافز تُقَدَّم للمصانع التي تتبنى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

مسار "طموح الصناعي":

يأتي باعتباره جزءًا من برنامج "آفاق"، والذي يهدف لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم اللازم للتنمية والتطوير بالتعاون مع هيئة المنشآت.

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص:

بهدف دعم الاحتياجات التشغيلية للقطاعات المدعومة من الصندوق، عبر التوسّع في تمويل رأس المال العامل وبرنامج الضمانات بالتعاون مع البنوك التجارية والشركات الوطنية الرائدة

التقدم بطلب مباشر لتمويل
من هنا

50 YEARS عاماً | SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي

للاستفادة من التمويل والبرامج الاستشارية التي تفتح الآفاق أمام الفرص في جميع مجالات القطاع الصناعي

برنامج "تنافسية":

يقدم البرنامج حلول تمويلية لدعم تحسين القاعدة الصناعية الحالية، وذلك من خلال تطبيق التكنولوجيا والرقمنة، وتمكين المصانع من زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وخفض التكلفة، لتحقيق تحولات نوعية في القاعدة الصناعية الوطنية

- منح تمويل يصل إلى 100% من قيمة المشروع
- فترة سداد لا تقلّ عن 7 سنوات
- فترة سماح تصل إلى 24 شهرًا
- إجراءات تمويل سريعة خلال 8 أسابيع فقط (للمشاريع التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بها 20% أو أقل)
- 8 شركاء تنفيذيين جدد من القطاع الخاص خلال الربع الرابع من عام 2022.

للمزيد من المعلومات **من هنا**

برنامج "توطين":

تمويل ودعم المشاريع التي تعزّز من الإنفاق على المحتوى المحلي، وتسهيل وتعزيز وتمويل فرص توطين سلاسل الامداد

- شروط تمويل تفضيلية
- خدمات ربط مع أقسام المشتريات في الشركات الكبرى.
- تقديم خدمات استشارية

للمزيد من المعلومات **من هنا**

الفصل الثاني

تجديد قطاع الطاقة

الطاقة: تعزيز التحوّل الاقتصادي

يُعد قطاع الطاقة في المملكة أساس الارتكاز للاقتصاد السعودي، وأهم مكوّن في الثروة الوطنية، حيث كانت نسبة إسهام النفط الخام والغاز الطبيعي 35.2% في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال الربع الثالث من عام 2022.

رسم بياني لإسهامات الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)، الربع الثالث من عام 2022م

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

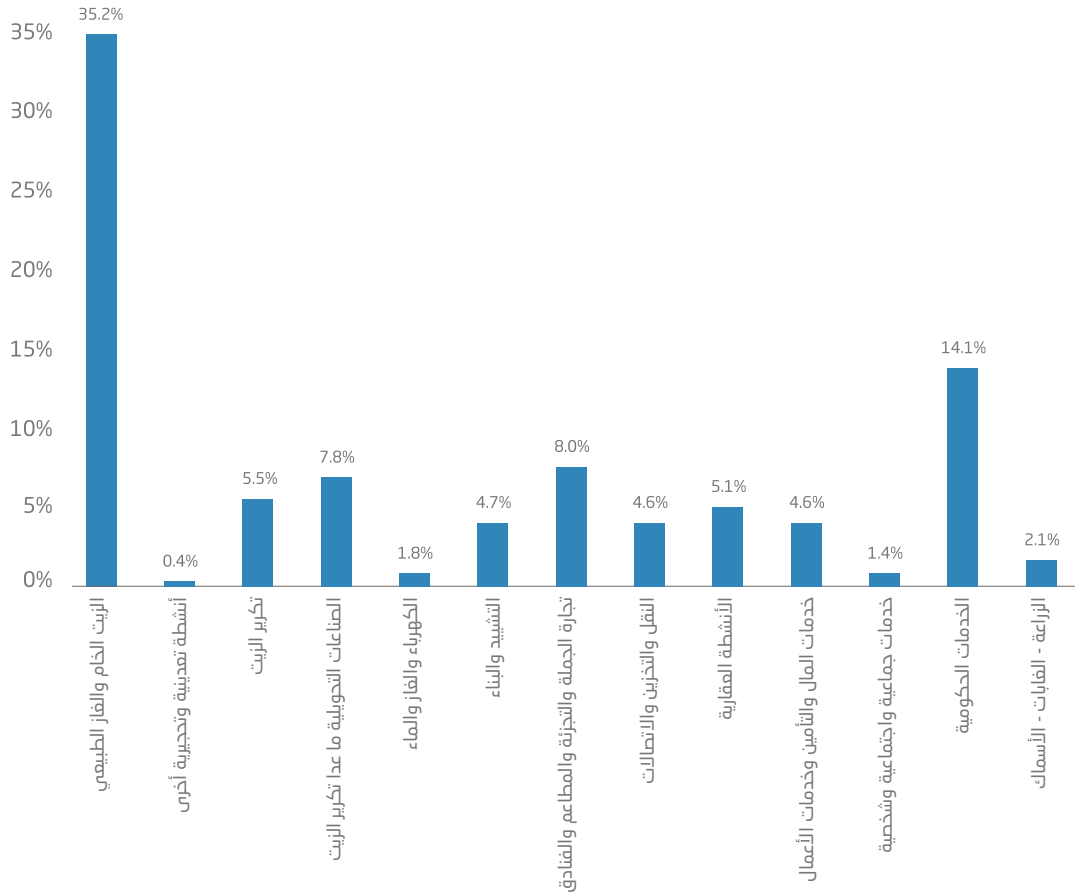

وبكون المملكة ثاني أكبر احتياطي للنفط، وخامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، فهي تستفيد من ثروتها الهيدروكربونية لتحقيق هدف طموح يتمثل في الحصول على 50% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

%17.5
من احتياطي النفط العالمي

المُنتِج الأول
للنفط على مستوى العالم

329,1 تريليون
قدم مكعبة من احتياطي الغاز الطبيعي

ثامن
أكبر مُنتِج للغاز الطبيعي في عام 2020 [32]

نقطة تحول: موجة من مصادر الطاقة المتجددة

يُسهم الصندوق الصناعي، من خلال برامجه ومنتجاته التمويلية، وخدماته الاستشارية، والتبادل المعرفي، في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في المملكة عبر الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتقنيات الطاقة النظيفة الأخرى.

ترتكز مستهدفات برنامج الطاقة المتجددة على مبادئ الوضوح، والشفافية، وتعظيم أثرها الإيجابي على اقتصاد المملكة وعلى البيئة، وتعزيز القدرة التنافسية، وتقليل المخاطر.

يتضمن برنامج الطاقة المتجددة، شراء مشاريع الطاقة المتجددة من خلال منتجي الطاقة المستقلين، حيث يتم تشجيع المُنتجين المحليين والدوليين على المشاركة في المنافسة على المشاريع، كما يتضمن البرنامج توقيع اتفاقيات لشراء الطاقة الشمسية لمدة 25 عامًا، و20 عامًا لطاقة الرياح.

تُحفّز المملكة تطوير الطاقة المتجددة عبر توفير البيانات التمويلية للمستثمرين ومطوّري المشاريع

- مشاريع قياس الموارد
- الدراسات الأولية الخاصة بالموقع
- تأمين التراخيص
- طرح مشاريع المرافق العامة في السوق

يأتي التوسّع في قطاع الطاقة المتجددة في المملكة مدعومًا من قِبَل وزارة الطاقة، ومنظومة الطاقة

- تسليط الضوء على فرص التطوير في الصناعات الجديدة
- تحفيز استثمارات القطاع الخاص
- توطين الصناعات التحويلية الخاصة بصناعة مكونات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

إن نمو الطاقة المتجددة بالمملكة مستمر بالفعل، حيث يوجد 19 مشروعًا يُنتج طاقة مستدامة للمملكة.

مشروع محطة دومة الجندل لطاقة الرياح

أقل تكلفة لطاقة الرياح على مستوى العالم، تُقدّر بـ 1.99 دولار/ كيلووات في الساعة، وحقق المشروع رقمًا قياسيًا وقت الإغلاق المالي في عام 2019

400 ميجاوات

تُنتجها محطة دومة الجندل لطاقة الرياح، وتمدّ بها أكثر من 70,000 منزل

600 ميجاوات

مشروع محطة الشعيبة لإنتاج الطاقة الكهروضوئية لبيع الكهرباء مقابل 1.04 دولار/ كيلووات في الساعة، وهو مستوى قياسي عالمي جديد

300 ميجاوات

تنتجها محطة سكاكا للطاقة الشمسية و وتمدّ أكثر من 44,000 منزل

مقابلة

ناصر القحطاني

مساعد وزير الطاقة لشؤون الكهرباء

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

ماهي المشاريع الرئيسة للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة؟

يستهدف البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي يأتي متماشيًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، زيادة مصادر الطاقة المتجددة إلى حوالي 50%من مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء بحلول عام 2030، وهناك ما لا يقل عن 23 مشروعًا للطاقة المتجددة قيد التطوير في المملكة، بقدرة إجمالية متوقعة تبلغ 15 غيغاوات، بالإضافة إلى إطلاق مشروعيّ محطة سكاكا للطاقة الشمسية، ومحطة دومة الجندل لطاقة الرياح مؤخرًا، ونتوقّع أن يتم تشغيل مشروعين آخرين خلال عام 2023، وهما مشروع محطة جدة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، ومشروع محطة رابغ للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بسعة إجمالية قدرها 600 ميغاوات للمشروعين.

كما أن هناك مشروع آخر قيد الإنشاء حاليًا، وهو محطة سدير للطاقة الشمسية، والتي ستبلغ طاقتها الإنتاجية 1500 ميجاوات، وهو أول مشروع يتم تنفيذه في إطار برنامج الطاقة المتجددة التابع لصندوق الاستثمارات العامة، وتشارك شركة أرامكو السعودية أيضًا بصفتها مستثمرًا في المشروع، كما تعمل شركة "أكوا باور" كمطور رئيس للمشروع، أما فيما يتعلق بالمشاريع الأخرى، فجميعها قيد التطوير في مراحل مختلفة، بالإضافة إلى مشاريع أخرى لا تزال في مرحلة المنافسة.

أين ترى الطلب الأكبر على التوريد المحلي في سلسلة قيمة الطاقة المتجددة؟

تُعد استراتيجية توطين قطاع الطاقة، المفتاح لتوسيع سلسلة القيمة الاقتصادية الوطنية، وتمكين القطاع الخاص عبر التنويع الاقتصادي، وتعزيز مكانة المملكة بصفتها مركزًا صناعيًا إقليميًا في قلب المنطقة العربية، بالإضافة إلى تعاوننا الوثيق مع مختلف أصحاب المصلحة في منظومة الطاقة، والمنظومة الصناعية في المملكة، للتأكد من تحقيق الأهداف المرجُوة في قطاع الطاقة المتجددة، كما تُسهم الاستراتيجيات الحكومية الواضحة، بما في ذلك استراتيجية التوطين، في خلق منظومة قوية، وفعّالة، وذات تكلفة منخفضة.

تتطلب استراتيجية التوطين الخاصة بنا، أن نتبع نهجًا شاملاً لسلاسل الإمداد بأكملها، بدءًا من المواد الخام والأولية، وصولًا إلى المنتجات النهائية، وذلك لتحقيق أعلى قيمة مُضافة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العمل على اكتشاف واستغلال موارد المملكة لتلبية الطلب المُتزايد على الطاقة، كما نستهدف إنفاق أكثر من 2.85 تريليون ريال في العشر سنوات القادمة على الطاقة، وهو ما يخلق فرصًا كبيرة لسلاسل الإمداد الوطنية، خاصة مع وجود هدف توطين مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 18%.

يُسهم التوطين أيضًا في إيجاد شبكة صناعية مترابطة وقوية من الموردين المحليين، وتحقيق الريادة في أمن الطاقة، بالإضافة إلى تعزيز الابتكار التقني في المملكة، وفتح آفاق النمو أمام شركائنا الاستراتيجيين.

كيف تقود وزارة الطاقة تقنية الطاقة المتجددة والتظيفة، وتطوير مهارات رأس المال البشري في المملكة؟

تأتي الزيادة الإجمالية في قدرة الطاقة المتجددة، دليلًا على حرص المملكة على تحقيق مستهدفاتها الطموحة الخاصة بالتنمية المستدامة، فالمملكة تلعب دورًا رياديًا في زيادة إنتاج الطاقة المتجددة بما يتماشى مع التوجّه العالمي نحو الطاقة الخضراء، ونحن نتعاون باستمرار مع شركائنا الاستراتيجيين، في تحليل، وفحص، أحدث التقنيات في مجال الطاقة المتجددة، ومحاولة تقييم مدى فاعليّتها في سعينا نحو إنتاج المزيد من الطاقة النظيفة، كما نعمل على تطوير قطاع الطاقة المتجددة من خلال دمج الحلول التقنية، التي تأتي مدعومة بالمبادرات الحكومية النوعية، والجهود التي تبذلها الجهات المعنية مثل الصندوق الصناعي.

وتُعد تنمية رأس المال البشري من ضمن الاعتبارات الرئيسة لدينا، وذلك لتمكين قوة عاملة قادرة على المنافسة عالميًا في مصادر الطاقة المتجددة، فنحن نتعاون مع الجهات الحكومية، والكيانات الدولية النظيرة، لتعزيز التبادل المعرفي، وإنشاء برامج لتطوير المواهب الوطنية ذات الكفاءة العالية، لخلق قطاع مزدهر للطاقة المتجددة.

أطلقت المملكة مبادرات ومُستهدفات طموحة لتحقيق هدفها المتمثل في الوصول إلى صافي صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2060.

إطلاق

البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون

44 مليون طن

من ثاني أكسيد الكربون سيتم التقاطه وتخزينه سنويًا بحلول 2035

2.9 مليون طن في السنة

من إنتاج الهيدروجين بحلول عام 2030

660 طن

من إنتاج الهيدروجين الأخضر يوميًا في مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر

حصلت الوزارة على عدة جوائز في مجال تطوير الطاقة المتجددة، وهي:

- جائزة "التميز" من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لأفضل الجهات والمبادرات لعام 2021 و2022 (مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة)
- الجائزة العالمية لتمويل المشاريع الدولية لأفضل منصة لتطبيق ممارسات الاستدامة البيئية والحوكمة لعام 2021
- جائزة IJ-Global لأفضل برنامج مشتريات للقطاع العام في الشرق الأوسط لعام2021
- جائزة IJ-Global لمصادر الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط لعام2021، عن مشروع سدير للطاقة الشمسية
- جوائز CIPS MENA: أفضل مشروع مشتريات عامة لعام 2018

وما زال هناك العديد من مشاريع الطاقة المتجددة قيد التطوير، والتي ستغير بشكل جذري من الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة في المملكة.

300 ميجاوات

من مشروع محطة جدة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، و 300 ميغاوات من مشروع محطة رابغ للطاقة الشمسية الكهروضوئية، والمُقرر تشغيلهما في عام 2023

7 جيجاوات

في المنافسات المُخطط لها في للمشاريع الجديدة للطاقة المتجددة

تسعى المملكة إلى أن تكون مركزًا للطاقة، وتعظيم الاستفادة من الموارد المتجددة من خلال برنامج الطاقة المتجددة:

تطوير
مزيج الطاقة في قطاع الطاقة

تقليص
استخدام الوقود السائل لإنتاج الكهرباء

زيادة
إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة إلى ما يقرب من 50% بحلول عام 2030

إمكانات الطاقة المتجددة

يدعم انخفاض تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة بالمملكة، وزيادة الطلب على الطاقة المستدامة، نمو سلسلة القيمة المحلية لمصادر الطاقة المتجددة التي تمتد من التصنيع إلى التركيب.

293,333 دولار / ميغاوات
متوسط تكلفة التشغيل لكل لوحة كهروضوئية مُنتَجَة في عام 2022.[48]

3.370 ميغاوات - 6.250 ميغاوات
نمو الطلب المتوقع على الطاقة الكهروضوئية بحلول عام 2026.[49]

100+
مستشار ومقاول مؤهل لبناء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة[51]

أكثر من 400 ميغاوات
قدرة تجميع وحدة صناعة الطاقة الشمسية الكهروضوئية المحلية

150 ميغاوات / سنة
في التجميع العاكس

+50,000 طن / سنة
في أنظمة التركيب[50]

مقابلة

أ. عامر العجمي

نائب الرئيس التنفيذي لشركة الفنار

كيف يُسهمان برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، في تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة؟

كوننا شركة خاصة، كنا محظوظين بمعاصرة التطور الإيجابي للمنظومة الصناعية في المملكة، حيث أسهمت التطورات الملحوظة في إزالة العقبات التنظيمية، وزيادة المرونة والقدرة التنافسية، وتعزيز اجتذاب الاستثمارات، إذ تشير كل هذه التطورات إلى أن المملكة في طريقها إلى تحقيق مستهدفات رؤيتها 2030 المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، كما يلعب برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، دورًا رئيساً في تعزيز توطين الصناعة، وتبنّي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة من قِبَل الشركات الصناعية، حيث يُسهم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، في خلق فرص العمل، وزيادة الناتج الاقتصادي، وتوطين سلاسل الإمداد، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

برأيك، ما هي الإمكانات المتاحة للاعبين الصناعيين في المملكة، ليحققوا الريادة على الصعيدين الإقليمي والدولي؟

بصفتنا أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، ومع وفرة الموارد الطبيعية، والبنية التحتية القوية، والحكومة المستقرة، نعتقد أن القطاع الخاص في المملكة في وضع إيجابي قادر على المنافسة عالميًا بشكل متزايد، حيث يشير ارتفاع القوة الشرائية في المملكة، إلى أن المصنّعين المحليين مثل شركة الفنار، يمكنهم الاستفادة بشكل مثالي من القدرات الإنتاجية، وتحقيق وفورات الحجم المستهدفة، كما نشهد زيادة في القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية عمومًا، ليس فقط في سوقنا المحلي، ولكن في الأسواق الإقليمية والعالمية أيضًا.

تُسهم مشاريع رؤية السعودية 2030، مثل مشروع نيوم، ومشروع البحر الأحمر، في خلق فرص جديدة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى سعيها لتوطين سلاسل الإمداد، حيث تتطلب هذه المشاريع منتجات وخدمات جديدة وصاعدة، مما يعني أنه يمكن للاعبين في القطاع الخاص، تقديم خدمات جديدة، وإيجاد حلول ومنتجات مبتكَرَة لتلبية الطلب، إذ تُسهم هذه المشاريع الكبرى، والطبيعة المتطورة للمشهد الصناعي، في زيادة الطلب على الحلول التي تعتمد على التكنولوجيا، ولذلك، فإننا نشهد عمليات نقل التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، وقادة التكنولوجيا الدوليين، كما يقوم لاعبو التكنولوجيا العالميون بإنشاء مرافق إنتاج محلية أيضًا.

ويُعدّ قطاع الطاقة المتجددة في المملكة، مثالًا واضحًا على ذلك، وذلك لتزايد الطلب على التكنولوجيا الخضراء والتكنولوجيا النظيفة، حيث تُسهم خطط المملكة الخاصة بقطاع الطاقة المتجددة، في زيادة إسهام القطاع في مزيج الطاقة، من خلال مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وطاقة الرياح، الموجودة على نطاق واسع، كما تُسهم في اجتذاب المطورين المحليين والدوليين للمشاركة والاستثمار فيها، إذ يهدف هذا القطاع إلى الاستفادة من المزايا التنافسية لقطاع الطاقة في المملكة، لتحويلها إلى منصة عالمية رائدة في مكونات الطاقة المتجددة.

وتُمثّل وفرة مواردنا الطبيعية، وصناعة الطاقة المتطورة، والمهارات الفنية والكوادر الوطنية المؤهَّلة، عوامل محفزة لتمكين المملكة من الريادة العالمية في قطاع الطاقة المتجددة، كما تحظى المملكة بالعديد من المزايا التي تُمكّنها من تصدير الكهرباء إلى الكثير من دول المنطقة بأسعار تنافسية.

أين ترى أكبر الفجوات للموردين المحليين للمنتجات الصناعية؟

يشهد قطاع الصناعة في المملكة ازدهارًا بفضل الاستثمارات المحلية والدولية الضخمة في مختلف العمليات عبر سلاسل الإمداد، ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من المنتجات والمكونات التي نحتاج إلى استيرادها من خارج البلاد، ففي قطاع المنتجات الكهربائية الصناعية على سبيل المثال، نرى الحاجة إلى تطوير المزيد من الموردين المحليين لاستخراج المواد الخام، وتطوير المكونات، هنا في "الفنار" مثلًا، هناك حاجة إلى قضبان الألمنيوم والكابلات، المُستخدمة في الأسلاك والكابلات أيضًا، كما نحتاج أيضًا إلى المزيد من الموّردين لألواح الألمنيوم، وطلاء الصفائح المعدنية، ومركبات القولبة العجينية، ومركّبات تشكيل الألواح ، والبوليستر، والإيبوكسي.

تعزيز سلاسل الإمداد للطاقة المتجددة

يـؤدي الصنـدوق الصناعـي دورًا رئيسًـا فـي تحقيـق مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030 الخاصـة بالطاقـة المتجـددة، وذلـك مـن خـلال الابتـكار، والتمويـل الأخضـر، وتحفيـز التصنيـع المحلـي لمكونـات الطاقـة المتجددة، ودعم توطين العناصر المركزية لسلاسل الإمداد للطاقة المتجددة.

- دعم تطوير المنظومة الوطنية للطاقة المتجددة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح
- منح التراخيص وتقديم الدعم للاستشاريين والمقاولين المؤهلين والمعتمدين من قِبَل بوابة "شمسي" التابعة لهيئة تنظيم المياه والكهرباء، لبناء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة
- إطلاق برنامج "متجددة" لتمويل منتجي الطاقة المستقلين
- تسهيل الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة للمستهلكين النهائيين، عن طريق مشاريع المرافق العامة، والمولدات الكهربائية في المناطق السكنية، والتركيب
- تمويل تجميع الوحدات الكهروضوئية، والتجميع العاكس، وأنظمة التركيب
- تمويل المُصنّعين المحليين في تجميع الوحدات الكهروضوئية، والمحولات، وأنظمة التركيب

وقـد دعـم الصنـدوق الصناعـي العديـد مـن مشـاريع الطاقـة المتجـددة التـي سـتخلق فـرص العمـل، وتُحَفِّـز الابتكار المحلي، وتساعد على تنويع مصادر الطاقة في المملكة

مشاريع الطاقة المتجددة التي قيّمها الصندوق الصناعي في عام 2022

المشروع	النفقات الرأسمالية
مصنع "مصدر" لإنتاج الألواح الشمسية	13.9 مليون دولار [53]
شركة المستقبل للطاقة المتجددة للاستثمار والتنمية الصناعية	6.1 مليون دولار
شركة صناعة الطاقة البديلة	16.9 مليون دولار
مصنع اليمامة لأنظمة الطاقة الشمسية	14.2 مليون دولار
شركة البابطين ميتالوجالفا المحدودة	16.2 مليون دولار
مصنع اليمامة لأنظمة طاقة الرياح	46.2 مليون دولار [54]

لمحة عن: برنامج "متجددة"

تماشيًا مع خطط الطاقة المتجددة التابعة لوزارة الطاقة، يعد برنامج "متجددة" التابع للصندوق الصناعي، مبادرة توطين تمكّن مصنّعي المكونات المتجددة، ومنتجي الطاقة المتجددة المستقلين، ومنتجي الطاقة الشمسية، من الإسهام في تحقيق المملكة لمستهدفات رؤية السعودية 2030 الخاصة بالطاقة المتجددة، والمتمثلة في توليد 50% من الكهرباء المتجددة بحلول عام 2030.

تمويل تصنيع مكونات الطاقة المتجددة

- فترة سداد أطول (تصل إلى 15 سنة)
- فترة سماح تصل إلى 36 شهرًا
- تمويل يصل إلى 75% من قيمة المشروع [55]

تمويل مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة

- فترة سداد أطول (تصل إلى 20 سنة)
- فترة سماح تصل إلى 26 شهرًا [56]

تمويل مشاريع توليد الطاقة الشمسية الموزعة

- فترة سداد أطول (تصل إلى 15 سنة)
- فترة سماح تصل إلى 36 شهرًا
- تمويل يصل إلى 75% من قيمة المشروع
- متاح لأصحاب المشاريع والمطورين في القطاعات التجارية والزراعية [57]

إسهامات الصندوق الصناعي في دعم قطاع الطاقة المتجددة في المملكة:

طلب التمويل:

يقدَّم للمشاريع في قطاعات الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية

التمويل متعدد الأغراض:

لتمويل النفقات الرأسمالية، بما يؤدي لتحسين القيمة التشغيلية للمشروع

الاعتماد المستندي مع البنوك:

توفير السيولة اللازمة للمستثمر عن طريق ضمان الصندوق الصناعي لتمويل الاعتمادات المستندية، من خلال التعاون مع البنوك التجارية.

الخدمات الاستشارية لتحسين كفاءة التكاليف:

وتشمل تحليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وتحليل تكاليف الشركة مقارنة بالسوق، وتحليل سعر المواد الخام، والمورّدين، والعمليات الشرائية، وغيرها.

تمويل رأس المال العامل:

يُمنح لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل أثناء تنمية العمل

تمويل سلاسل الإمداد:

تمويل قصير الأجل لسداد الفواتير مقدمًا، بهدف دعم احتياجات رأس المال العامل، وتحسين التدفقات النقدية

تمويل الاستحواذ:

تمويل عمليات استحواذ المنشآت المحلية على منشآت داخل المملكة ذات قيمة مضافة للقطاعات التي يمولها الصندوق الصناعي.

الخدمات الاستشارية لتحسين استراتيجية السوق:

تقديم التوصيات الخاصة بتحسين استراتيجية السوق، وتقديم المشورة للمبيعات واستراتيجية السوق من خلال دراسة الأسعار وتشكيلة المنتجات، وتحليل حصة السوق، والعملاء المستهدفين، وقنوات البيع، وتجزئة العملاء.

المُنتجات، والبرامج، والخدمات الجديدة للصندوق الصناعي 2022

الخدمات الاستشارية:

اكتشف "الخدمات الاستشارية لتحسين كفاءة عمليات التصنيع" التي أطلقها الصندوق الصناعي مؤخرًا

مبادرة "تحفيز الصناعة المحلية":

1. مبادرة المصانع الواعدة:

المرحلة الأولى: مسار التمويل المُيسّر: تقليل الضمانات الشخصية والملاءة المالية المطلوبة من روّاد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة

المرحلة الثانية: سيتم الإعلان عنها قريبًا

2. مبادرة مصانع المستقبل

مسار مُسرّعة تنافسية: تقديم الدعم المالي للشركات التي تتبنّى حلول الثورة الصناعية الرابعة

مسار "طموح الصناعي":

يأتي بصفته جزءًا من برنامج "آفاق"، والذي يهدف لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم اللازم للتنمية والتطوير بالتعاون مع "منشآت".

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص:

بهدف دعم الاحتياجات التشغيلية للقطاعات المدعومة من الصندوق، عبر التوسّع في تمويل رأس المال العامل وبرنامج الضمانات بالتعاون مع البنوك التجارية والشركات الوطنية الرائدة

التقدم بطلب مباشر لتمويل
من هنا

50 YEARS عامًا | SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي

برنامج "متجددة":

برنامج تمويل يُسهم في تنمية المطورين المحليين في مجال إنتاج الطاقة المتجددة، ورفع جودة المنتجات المتخصصة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

للاستفادة من التمويل والبرامج الاستشارية التي تركز على مصادر الطاقة المتجددة في الصندوق الصناعي، والتي تفتح الفرص في جميع مجالات القطاع الصناعي:

- تمويل إنشاء مجمعات صناعية مستدامة للطاقة المتجددة
- تمويل وتشجيع المطورين المحليين في مجال الطاقة المتجددة المستقلة
- تمويل مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة للقطاعات الصناعية والتجارية والزراعية
- تمويل مصنّعي مكونات الطاقة المتجددة ومنتجي الطاقة المستقلين ومزودي الطاقة الشمسية في المناطق التجارية والزراعية

للمزيد من المعلومات **من هنا**

الفصل الثالث

التنقيب في الدرع العربي النوبي

آفاق جديدة: إمكانات التعدين في المملكة

تعد صناعة التعدين في المملكة من أسرع المجالات نموًا في اقتصاد المملكة، وتمثّل مصدرًا مهمًا للإيرادات.[60]

1.3 تريليون دولار
قيمة الموارد المعدنية غير المُستغلة في المملكة

48
نوعًا من المعادن تم تحديدها

8 مليارات دولار
قيمة الاستثمارات في عام 2021.[61]

194 مليون دولار
قيمة إيرادات عام 2021.[62]

%20.4
نسبة النمو في نشاط التعدين واستغلال المحاجر في عاميّ 2022-2021 على أساس سنوي.[63]

تنظر رؤية السعودية 2030 إلى قطاع التعدين على أنه أحد مجالات التنمية الصناعية الرئيسة، إلى جانب النفط والغاز والبتروكيماويات[64]، وتتمتع المملكة بمجموعة غنية وكبيرة من الموارد المعدنية غير المستَغَلة، بالإضافة إلى موقعٍ جغرافي استراتيجي لتطوير قطاع تعدين منافس عالميًا.

وتماشيًا مع رؤية السعودية 2030، يسعى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، إلى إطلاق إمكانات صناعة التعدين الهائلة في المملكة.

أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الاستراتيجية لقطاع التعدين[65]

مستهدفات طويلة المدى

- تعزيز جاذبية قطاع التعدين للمستثمرين
- زيادة إسهام قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة
- دعم قطاع التعدين المستدام لخلق فرص عمل ضمن المجتمعات المحلية

مستهدفات رؤية السعودية 2030

- حصر أكثر من 50% من بيانات الدرع العربي النوبي الجيولوجية
- إتمام دليل ونظام استثمار قطاع التعدين
- تطوير رحلة مستثمر واضحة ورقمية وجيدة ومنظمة لتبسيط الاستثمارات
- تحسين سلسلة القيمة لقطاع التعدين وتطوير قطاعات التكرير والعمليات النهائية

الاستراتيجية الوطنية للتعدين، ونظام الاستثمار التعديني لعام 2020، يعززان الأهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، بهدف إطلاق إمكانات هذا القطاع، وذلك من خلال أهداف طموحة تتمثل في:

47 مليار دولار
القيمة المستهدفة لإسهام قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030

75 مليار دولار
القيمة المُستهدفة لإسهام قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035

37 مليار ريال
صافي الواردات بحلول عام 2035

+2,000
ترخيص لاستطلاع واستكشاف واستغلال موارد التعدين

256,000
وظيفة نوعية سيوفّرها قطاع التعدين بحلول عام 2035

40,000
فرصة عمل متخصصة في قطاع التعدين بالمناطق النائية سيوفّرها القطاع بحلول عام 2030

استكشاف الدرع العربي النوبي

يشكّل الدرع العربي النوبي جزءًا من الدرع النوبي الأوسع، وقد تكوَّن من انكشاف الصخور البلورية في العصر "ما قبل الكامبري"، وذلك على جانبي امتداد البحر الأحمر، حيث يُظهر هذا التكوين تشابهًا جيولوجيًا قويًا مع مناطق التعدين في أستراليا وكندا، لكنه لا يزال غير مُكتَشَف بشكل كبير.

725,000 كيلومتر مربع
من الأراضي غير المُكتَشَفة

1.3 تريليون دولار
قيمة استثمارات التعدين المحتملة

+17
حزامًا من الذهب

+19
حزامًا من المعدن الخام

+200
حزامًا من المعادن الصناعية

75% من احتياطيات المملكة من المعادن هي من الفوسفات، والذهب، والنحاس، والزنك، وخام الحديد، بقيمة تعادل 980 مليار دولار

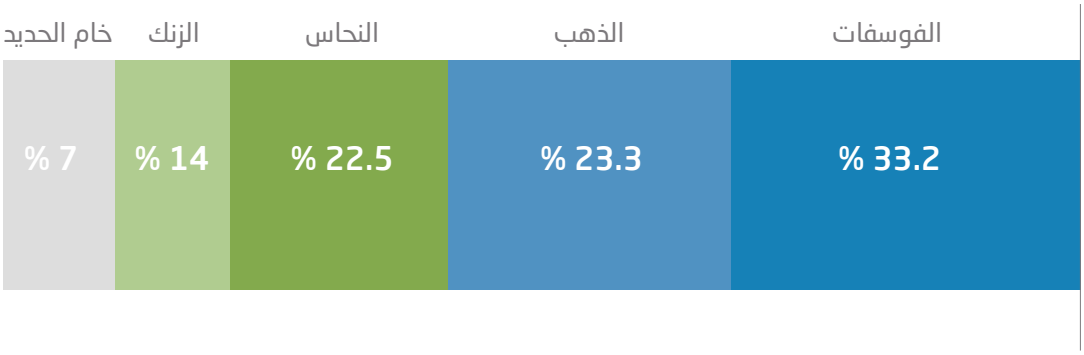

تدفقات التمويل: دور الصندوق الصناعي

إن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وإسهامات الصندوق الصناعي في قطاع التعدين، هما المحركين الماليين الرئيسين لإمكانات وصناعة التعدين في رؤية السعودية 2030. حيث أن للصندوق دورًا رائدًا في تنمية صناعة التعدين في المملكة، وذلك من خلال العديد من المبادرات.

لماذا يموّل الصندوق الصناعي قطاع التعدين؟

- لتعزيز إسهام قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
- لزيادة فرص العمل في مجال التعدين
- للإسهام في الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة
- لتمكين المملكة من زيادة إنتاج المعادن، وتلبية الطلب العالمي على المعادن الهامة

مبادرات الصندوق الصناعي في قطاع التعدين

- توفير التمويل لمشاريع التعدين المؤهلة بنسبة تصل إلى 75% من قيمة المشروع
- توفير التمويل للمراحل النهائية من الاستكشاف والحفر وتجهيز المناجم
- تطوير شركات خدمات الدعم لتعزيز صناعة التعدين ذات القيمة المضافة

أتاحت سياسة الإقراض بقطاع التعدين لعام 2020، فرصة اتخاذ مبادرات تنظيمية، وسياسات تحفيز كبرى لتمويل صناعة التعدين، بما في ذلك:

- النظر في الطلبات المتعلقة بأنشطة الاستكشاف المتقدمة "مرحلة الترسيم" بشرط تضمنها دراسة جدوى معتمدة من الصندوق الصناعي، وتقرير الموارد المعدنية.
- دعم الصندوق الصناعي الخدمات ذات القيمة المضافة، المرتبطة بالتنمية المستدامة للتعدين، وسلسلة قيمة التعدين.
- فترات سماح من 24 إلى 36 شهر لمشاريع التعدين بحسب طبيعة كل مشروع.

نظرة مقربة على القطاع: فرص تعزيز صناعة الألمنيوم

من ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030، أن تكون المملكة واحدة من أكبر 10 دول مُنتجة للألمنيوم في العالم، ويعمل على تحقيق ذلك برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، من خلال تهيئة وتوفير الفرص عبر سلسلة القيمة في هذا المجال.

المنبع

تعدين البوكسايت المعدني وتنقية الألومينا

الوسط

صهر الألمنيوم الأولي، وإنتاج الألمنيوم الثانوي (مصنع الدرفلة/ قوالب الصب)

المصب

إنتاج مُخرجات الألمنيوم شبه المُصنّعة، وتوفيرها لعمليات الصناعات التحويلية

تمتلك المملكة أكثر من 300 مليون طن متري من احتياطيات البوكسايت المؤكدة، وهو ما يعد موردًا خامًا وفيرًا، يُمكّن المملكة من تنمية صناعات الألمنيوم، وتوسعها في المراحل الوسطى والنهائية.

5 مليون طن متري
من البوكسايت تُستَخرَج سنويًا

1.8 مليون طن متري
من الألومينا المكرر سنويًا

0.78 مليون طن متري
الطاقة الإنتاجية لمصهر الألمنيوم الأولي المُزوَّد بنظام قوالب صبّ متكامل سنويًا

0.12 مليون طن متري
من مصهر الألمنيوم الثانوي سنويًا

0.46 مليون طن متري
من مصنع الدرفلة سنويًا

300,000 طن متري
من الألومينا يتم تصديرها سنويًا

وتمتلك شركة "معادن" الرائدة في صناعة التعدين في المملكة، بنية تحتية واسعة النطاق، وذلك من خلال شركاتها التابعة، وهما شركة معادن للألمنيوم، وشركة معادن للبوكسايت والألومينا، حيث تعتمد المشاريع المشتركة بين شركة معادن، وشركة "ألكوا" العالمية للألومينا، على البوكسيت المستخرج من منجم "البعيثة".

1 مليون طن متري
من منتجات المصهر المسبوك

1.8 مليون طن متري
إجمالي الطاقة التكريرية للألومينا

ويستهدف الصندوق الصناعي تطوير المشاريع الضخمة في مجال الألمنيوم مع المستثمرين الدوليين، لتشمل هذه المشاريع مصفاة للألمنيوم، ومُجمّع ألمنيوم متكامل، لإنتاج منتجات الصفائح "الرولات"، حيث أظهرت نتائج دراسة صناعية أجراها الصندوق، أن التكلفة التشغيلية لسلسلة الألمنيوم، كانت بقيمة تنافسية تبلغ 2,147 دولار للطنّ المتري.

مقابلة

م. تركي البابطين،

وكيل وزارة الصناعة والثروة المعدنية للتطوير التعديني

وزارة الصناعة والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources

كيف تعمل الوزارة على المستوى التشريعي لتعزيز جهود المملكة في التوطين؟

تعد إستراتيجيتنا لتطوير قطاع التعدين جزءًا من رؤية السعودية 2030 الشاملة، والتي تعمل على إحداث تحوّل سريع في المشهد الاقتصادي للمملكة، حيث يُصَنَّف قطاع التعدين الآن بصفته الركيزة الثالثة للصناعات الوطنية، بعد قطاعيّ النفط والبتروكيماويات، ولدعم ذلك، تركّز الوزارة على دمج سلاسل القيمة، وبناء صناعة كاملة للتعدين في المملكة، تشمل صناعات المنبع، والوسط، والمصب، بداية من الاستكشاف والاستخراج، حتى معالجة المواد وإنتاج البضائع الجاهزة للتصدير، ويشمل ذلك تقديم خدمات الدعم اللازمة لتطوير الصناعة، مثل تكنولوجيا الاستكشاف والمراقبة، ودعم المجتمعات في مناطق التعدين، كما أننا نخلق واحدة من أفضل مناخات الاستثمار التعديني في العالم، من خلال وضع إطار عمل تحفيزي شامل، بما في ذلك: توفير تمويل مشترك تصل نسبته إلى 75% من النفقات الرأسمالية، وإعفاء أعمال المناجم من رسوم إنهاء الخدمة مدة الخمس سنوات الأولى من تاريخ إصدار الرخصة، بالإضافة إلى الحصول على خصم يصل إلى 90% لمبيعات مشاريع الصناعات التحويلية المحلية ودعم المحتوى المحلي، وخلق الفرص الوظيفية للمواطنين في مشاريع التعدين الجديدة، وكذلك الإعادة الكاملة لرأس المال، والأرباح، وأرباح الأسهم، الخاضعة لضريبة الاستقطاع بنسبة 5% فقط، بالإضافة إلى وجود شبكة دعم قوية تضمّ 36 مدينة صناعية، و4 مدن اقتصادية، تديرها الهيئة الملكية للجبيل وينبع.

كيف يدعم نمو قدرات التعدين المحلية القطاعات الأخرى، مثل الصناعة والصناعات التحويلية؟ وكيف يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الإسهام في المشاريع الكبيرة؟

تهدف "استراتيجية التعدين" إلى تطوير سلاسل القيمة المتكاملة في المملكة لتعزيز قدرات قطاع التعدين فيها، بما يضمن توظيف الإمكانات الكاملة المستهدفة للموارد المعدنية الوطنية، لتصبح المملكة لاعبًا عالميًا رئيساً في الصناعات التعدينية، حيث تُشكّل الصناعات التعدينية أهمية بالغة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية في المملكة تقريبًا، وهي تخدم حاليًا القطاعات الرئيسة التقليدية، من خلال توريد المعادن الأساسية، بما في ذلك قطاعات النفط والغاز، والبتروكيماويات، والطاقة، والبناء، وتحلية المياه، بالإضافة إلى ذلك، سيكون لسلاسل القيمة تأثيرًا إيجابيًا يتجاوز صناعة التعدين، حيث ستسهم في تحقيق المستهدفات الطموحة للمملكة المتعلقة بالصناعات المتقدمة، مثل السيارات الكهربائية، والفضاء، والدفاع، وكذلك تحفيز المبادرات الوطنية الأخرى مثل المبادرات الخضراء، والتحوّل إلى الطاقة المتجددة، من خلال توطين المعادن الهامة، مثل الليثيوم، والنيكل، وغيرها.

وتماشيًا مع نظام الاستثمار التعديني الجديد، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، أطلقنا مبادرة "الاستكشاف المسرّع"، بهدف استكمال عملية منح التراخيص الحالية، والتي تسعى إلى استغلال الفرص الكبيرة لإمكانات قطاع التعدين، لجذب الاستثمارات النوعية في القطاع، وزيادة الإنفاق على عمليات الاستكشاف. وفي شهر يناير 2022، قمنا بطرح أكثر من 3 رخص للتنقيب عن المعادن بنظام المنافسة أمام مستثمرين دوليين، ونعتزم طرح أكثر من 14 رخصة تعدينية جديدة في العام المقبل، تستهدف جزئيًا المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وشركات التعدين الصغيرة. ولأن قطاع التعدين والصناعات المعدنية واحدًا من الـ 12 قطاعًا التي تركّز عليها الاستراتيجية الوطنية للصناعة، فإننا ندعو الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من هذه الفرص ليكونوا جزءًا من تطلعاتنا الطموحة لهذا المجال.

كما قُمنا مؤخرًا بإطلاق برنامج حاضنة الاستكشاف التعديني "نُثري"، وهي حاضنة تهدف إلى تمكين المستكشفين المحليين الناشئين من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، في قطاع الاستكشاف التعديني، وتنمية قدراتهم، وتعزيز الخبرة والمعرفة في القطاع، وذلك عن طريق تعزيز التبادل المعرفي بين المستكشفين الناشئين المحليين والدوليين، وتعزيز الاستثمار في مجالات الاستكشاف القائمة على التقنية، بما يضمن تأهيل الجيل القادم من المستكشفين السعوديين للإسهام في مستقبل قطاع التعدين.

برأيك، كيف يمكن وصف التعاون بين القطاعين العام والخاص في قطاع التعدين، وما هي الاتجاهات الرئيسة التي تتوقعها في هذا القطاع على المدى المتوسط؟

صدرت الموافقة على نظام الاستثمار التعديني في عام 2020، مما سيُمكّن المستثمرين الأجانب من سهولة الدخول إلى سوق المملكة، حيث تم ترسيم القانون لتبسيط عملية الحصول على التراخيص، وجذب الاستثمارات إلى القطاع، وحسم قرار تملّك الأجانب، حيث سمح بالتملّك الأجنبي بنسبة 100 %.

يعد تطوير سلاسل القيمة المتكاملة أمرًا أساسيًا في الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين في المملكة، وهو ما يحظى الآن باهتمام خاص، ووفقًا لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، فإن القيمة المُتَوَقَّعة عالميًا للاقتصاد الدائري ستبلغ 4.5 تريليون دولار بحلول عام 2030، وتحرص شركات التعدين على تطوير نماذج أعمالها التقليدية، لتشمل إعادة المعالجة وإعادة التدوير، وبينما يركز المستثمرون في مشروعات التعدين على جني الأرباح بشكل أساسي، فإن قطاع التعدين العالمي الآن يدرك بالإضافة لذلك، أهمية الدور الذي تلعبه الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في العمليات التشغيلية ومنح التراخيص، ويعمل بناء على ذلك.

إسهامات الصندوق الصناعي في دعم قطاع التعدين في المملكة:

طلب التمويل:

يقدَّم للمشاريع في قطاعات الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية

التمويل متعدد الأغراض:

لتمويل النفقات الرأسمالية، بما يؤدي لتحسين القيمة التشغيلية للمشروع

الاعتماد المستندي مع البنوك:

توفير السيولة اللازمة للمستثمر عن طريق ضمان الصندوق الصناعي لتمويل الاعتمادات المستندية، من خلال التعاون مع البنوك التجارية.

الخدمات الاستشارية لتحسين كفاءة التكاليف:

وتشمل تحليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وتحليل تكاليف الشركة مقارنة بالسوق، وتحليل سعر المواد الخام، والمورّدين، والعمليات الشرائية، وغيرها.

تمويل رأس المال العامل:

يُمنح لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل أثناء تنمية العمل

تمويل سلاسل الإمداد:

تمويل قصير الأجل لسداد الفواتير مقدمًا، بهدف دعم احتياجات رأس المال العامل، وتحسين التدفقات النقدية

تمويل الاستحواذ:

تمويل عمليات استحواذ المنشآت المحلية على منشآت داخل المملكة ذات قيمة مضافة للقطاعات التي يمولها الصندوق الصناعي.

الخدمات الاستشارية لتحسين استراتيجية السوق:

تقديم التوصيات الخاصة بتحسين استراتيجية السوق، وتقديم المشورة للمبيعات واستراتيجية السوق من خلال دراسة الأسعار وتشكيلة المنتجات، وتحليل حصة السوق، والعملاء المستهدفين، وقنوات البيع، وتجزئة العملاء.

المُنتجات، والبرامج، والخدمات الجديدة للصندوق الصناعي 2022

الخدمات الاستشارية:

اكتشف "الخدمات الاستشارية لتحسين كفاءة عمليات التصنيع" التي أطلقها الصندوق الصناعي مؤخرًا

مبادرة "تحفيز الصناعة المحلية":

مسار "التمويل المُيَسَّر": يعمل مسار التمويل المُيَسَّر على تقديم القروض بدون طلب ضمانات شخصية، أو رهن ممتلكات المستثمر، فضلًا عن طلب ضمانات أقل بخصوص رأس المال، لتوفير التغطية للزيادة المُتَوَقَّعة في طلبات رأس المال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مسار "مسرّعة تنافسية": لتمويل مشاريع الأتمتة والرقمنة عبر حوافز تُقدَّم للمصانع التي تتبنى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

مسار "طموح الصناعي":

يأتي باعتباره جزءًا من برنامج "آفاق"، والذي يهدف لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم اللازم للتنمية والتطوير بالتعاون مع "منشآت".

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص:

بهدف دعم الاحتياجات التشغيلية للقطاعات المدعومة من الصندوق، عبر التوسّع في تمويل رأس المال العامل وبرنامج الضمانات بالتعاون مع البنوك التجارية والشركات الوطنية الرائدة

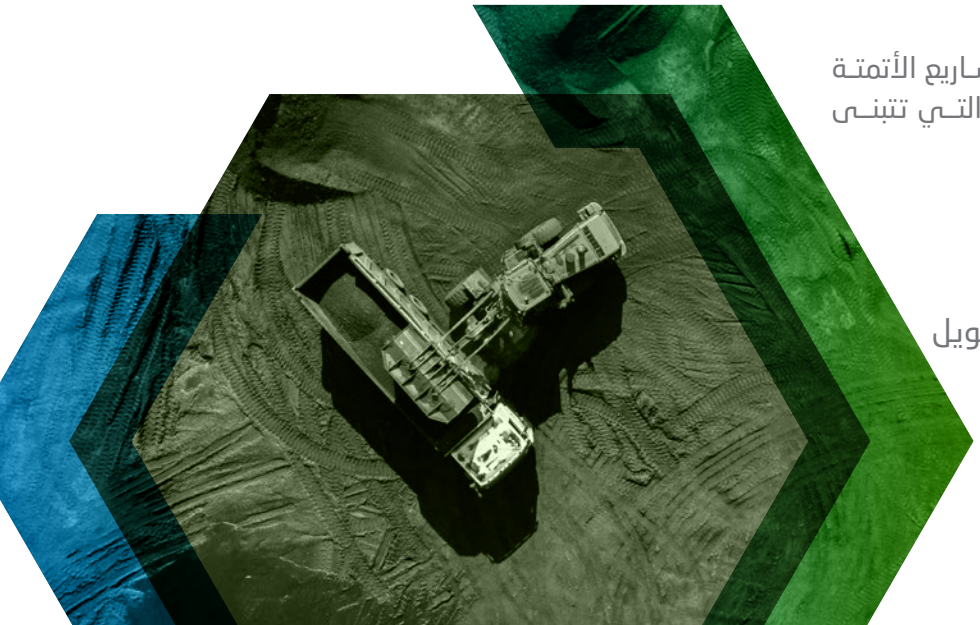

التقدم بطلب مباشر لتمويل
من هنا

50 YEARS عاماً | SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي

للاستفادة من التمويل والبرامج الاستشارية التي تفتح الآفاق أمام الفرص في جميع مجالات قطاع التعدين

مُوِّلت 75% من تكاليف مشاريع التعدين المؤهلة.

تمويل المراحل النهائية من الاستكشاف، ويشمل ذلك الحفر وتجهيز المناجم.

رعاية شركات الخدمات المساندة لتعزيز القيمة المضافة والاستدامة لقطاع التعدين في المملكة.

للمزيد من المعلومات **من هنا**

50 YEARS عاماً | SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي

الفصل الرابع

إدارة التوسّع اللوجستي

شبكات لوجستية قوية

تهدف رؤية السعودية 2030، إلى توظيف موقع المملكة المميز، من حيث قربها من طرق التجارة الرئيسة، ومصادر الطاقة، وذلك من خلال الشراكات الاستراتيجية المحفِّزَة لمرحلة جديدة من التصنيع، والتجارة، والتوسع اللوجستي.

وقد حققت المملكة نتائج متقدمة في ذلك:

- 1.2 يوم للتخليص الجمركي، وهذا نصف الوقت الذي كان يتطلبه الأمر سابقًا
- أتمتة الإجراءات الجمركية
- توسيع قدرة أصول النقل الرئيسة
- منح عقود الامتياز لمشغلي القطاع الخاص

وتستفيد المملكة من أصولها الاستراتيجية، لتكون الخيار الأكثر جودة والأقل تكلفة للتوزيع في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط، مع استمراريتها في تحسين وتطوير جودة الخدمات اللوجستية، والبنية التحتية، وخدمات التتبع.

وحددت المملكة العديد من مجالات الفرص من خلال:[70]

- تقليل معدلات الشحن عبر تعزيز اتصال الموانئ وكفاءة الطرق
- تبسيط وأتمتة إجراءات التخليص الجمركي
- إصلاح اللوائح لفتح أسواق الخدمات اللوجستية
- تنظيم حركة الاستيراد والتصدير
- تعزيز البنية التحتية من خلال التخطيط المنسَّق بعيد المدى
- تعزيز أمان وشفافية عمليات الاستيراد والتصدير

ويعد برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية للمملكة، حيث يدعم نموها من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة، وتعزيز التنوّع الاقتصادي.

مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بحلول عام 2025[71]

8
إنشاء مناطق اقتصادية خاصة جديدة في مختلف أنحاء المملكة لدعم قطاعات البرنامج

20
عدد مراكز الخدمات اللوجستية ذات الروابط المُمَكّنة لإعادة التصدير

%70
متوسط معدل الاستخدام التشغيلي للموانئ مقابل الزيادة في الطاقة الاستيعابية

3.38
تجاوز مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

4.8 مليار دولار
رفع قيمة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية

مقال

أ. عادل الشريف

مدير إدارة دراسات السوق، الصندوق الصناعي

تُعدّ الطبيعة المتكاملة لشبكات التوريد واللوجستيات، عامل النجاح المشترك بين الاقتصادات الصناعية، وتعتمد استراتيجية الصندوق الصناعي المُوَجَّهة نحو النمو المتكامل للمملكة، على هذا النهج المُثبَت، الذي نهدف من خلاله إلى ربط الفرص الاستراتيجية في قطاعات الصناعة، والطاقة، والتعدين، بأنظمة الخدمات اللوجستية الداعمة، حيث أن هذه الشبكات اللوجستية التي تربط العديد من المؤثرين الصناعيين تعتمد كليًا على كفاءة البنية التحتية للجودة، ولتحقيق هذه الكفاءة، فمن الضروري المواءمة بين الاستراتيجية والتخطيط، والتنفيذ لمشاريع البنية التحتية، وهو ما سيحقق الفائدة القصوى لهؤلاء المؤثرين الصناعيين من خلال المنظومة الصناعية.

ويثق الصندوق الصناعي في الميزة الاستراتيجية للمملكة في النمو كمركز صناعي ولوجستي، حيث يُمكّن قُرب المملكة من طرق التجارة المهمة، ووفرة مواردها الطبيعية، وقوتها العاملة الحيوية الشابة، من مستقبل جاذب للاستثمار، وفي إطار سعي حكومة المملكة الدؤوب لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، فقد أولت مشاريع البنية التحتية المادية والرقمية اهتمامًا خاصًا، كما قامت بتنفيذ إصلاحات واسعة لتبسيط الأنظمة والإجراءات البيروقراطية.

ويستهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، إشراك المستثمرين في توسيع البنية التحتية، بهدف الإسهام بنسبة 10% في الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات اللوجستية بحلول عام 2030، وسيكون الصندوق الصناعي هو الممكّن المالي الرئيس لهذه الأهداف الصناعية، حيث سيتضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على وجه الخصوص إنشاء 8 مناطق اقتصادية خاصة، و20 مركزًا لوجستيًا بحلول عام 2025، وستُدعَم هذه المشاريع الاستثمارية من خلال البنية التحتية المحلية والعالمية، وذلك لضمان الانتقال السلس للبضائع داخل وخارج المملكة.

ويضطلع الصندوق الصناعي بدور هام في تحفيز هذه الاستثمارات، وتوجيه تطوير البنية التحتية ذات المستوى العالمي في المملكة، بصفته الممكّن المالي الرئيس لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، كما تتضمن خططنا الرئيسة، تطوير البنية التحتية الجوية والبرية، وكذلك الخطوط الحديدية والموانئ البحرية، فبالإضافة للمشاركة في تصميم وإنشاء مرافق الموانئ، فإننا نقدم الدعم لشبكات الطرق والسكك الحديدية، وكذلك نستهدف على وجه التحديد التخزين القائم على الاتصالات وتقنية المعلومات، والتخزين اللوجستي بواسطة الطرف الثالث، بالإضافة إلى خدمات المناولة الميناائية، وخدمات الدعم المتقدمة. وعلى الصعيد العالمي، تعتمد سلاسل الإمداد بكثرة على التقنيات المتقدمة، لذا نعتبر دمج حلول الاتصالات وتقنية المعلومات في قطاع الخدمات اللوجستية لدينا عاملاً رئيسًا للاستفادة من مزايانا التنافسية.

يُعد البحر الأحمر مسارًا مهمًا في التجارة العالمية، وتعمل موانئ المملكة على ساحله بكفاءة متميّزة، وانطلاقًا من ذلك، يستكشف الصندوق الصناعي فرصًا استراتيجية من شأنها توسيع قدرة المملكة على الشحن وصناعة الحاويات، بالإضافة إلى تهيئة المشاريع للمستثمرين المتطلعين للتقدّم إلى منافسات تطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية بالمملكة، وتجدر الإشارة إلى أن المملكة تقع على بعد 5 ساعات بالطائرة من العديد من الأسواق العالمية الكبرى، وهو عامل محفز ذو أهمية كبيرة في صناعة السياحة الجوية، والشحن الجوي، وسيكون تطوير منشآت النقل الجوي أيضاً حافزًا رئيسًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطوير المستمر لخدمات الشحن في مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة، ومطار الملك خالد الدولي في الرياض، يُعد فرصة كبرى للمستثمرين المحليين والدوليين، لتعزيز ارتباطهم بشبكات التجارة العالمية.

وستعزز مبادرات البنية التحتية المختلفة، ونقاط النمو الاستراتيجية التي حددها الصندوق الصناعي، من كفاءة شبكات الإمداد في المملكة عمومًا، كما أن استراتيجيات النمو المتكاملة للصندوق، هي جزء أساسي من طموح رؤية السعودية 2030 الساعية لتعزيز الاقتصاد وازدهاره.

ربط متكامل للمملكة بالعالم: مركز لوجستي إقليمي

يمنح الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة، على مفترق طرق التجارة الدولية الهامة بين آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، ميزة تنافسية قوية لسوق النقل المحلي والخدمات اللوجستية.[72]

18 مليار دولار
حجم السوق

26 مليار دولار
معدل النمو السنوي المتوقع حتى عام 2030

%12
معدل النمو السنوي المركب بحلول عام 2030

%90
نسبة استحواذ الموانئ السعودية على التجارة الإقليمية في البحر الأحمر

30 مليار دولار
القيمة المُتَوَقّعَة لاستثمارات القطاع العام خلال العقد المقبل

%55
حصة المملكة من سوق دول مجلس التعاون الخليجي

%12
حصة البحر الأحمر من تجارة الحاويات العالمية السنوية

%30
حصة الموانئ السعودية من عبور التجارة الإقليمية لشرق إفريقيا

وتشكّل العديد من الاتجاهات الرئيسة حاليًا، أسواق الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد في المملكة.

- استراتيجية تنمية الكتلة الصناعية
- دعم الموردين الدوليين وشراكات سلاسل الإمداد
- برامج الدعم المالي المكثفة للأعمال اللوجستية وسلاسل الإمداد
- التنوّع الاقتصادي المُعَزّز لتطوير صناعات جديدة
- ترسيم فرص التوطين في سياسات المشتريات الحكومية

ويمتد استثمار المملكة الاستراتيجي في البنية التحتية اللوجستية، ليشمل قطاع الطيران، والقطاع البحري، وقطاع الخطوط الحديدية، وقطاع الطرق، بما يضمن الترابط الحقيقي بين المراكز المحلية الرئيسة وشركاء التجارة الدولية.[73]

قطاع الطيران

28 مطارًا
6 مطارات دولية / 9 مطارات إقليمية / 12 مطار محلي

45 دولة
مرتبطة عبر مطارات المملكة

5 ساعات
مدة رحلة الطيران لحوالي 50% من سكان العالم

القطاع البحري

10
موانئ رئيسة

200 رصيف
و216 مرسى

15,000 سفينة
تُستقبل سنويًا

13 مليون
حاوية مكافئة في عام 2021

قطاع الخطوط الحديدية

10.4 مليون طن
من بضائع المعادن نُقِلت عبر الخطوط الحديدية بين الشمال والجنوب

350,000 حاوية
مكافئة تنقلها سكة حديد الرياض-الدمام

1,065 كم
طول مشروع الجسر البري المباشر بين البحر الأحمر والخليج العربي

قطاع الطرق

5,000 كم
من الطرق السريعة والجسور

138.5 مليون طن
من البضائع نُقِلت برًا عام 2021

لقاء

أ. عدنان المزروع

نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المشتركة،
شركة ناقل اكسبرس

ما مدى جاهزية البنية التحتية للنقل والشبكات اللوجستية في المملكة للمستقبل والمنافسة الإقليمية؟

إن البنية التحتية لشبكات النقل في المملكة في تقدّم مستمر، مع ضرورة مساعدة المملكة على تعزيز مكانتها كمركز لوجستي عالمي، حيث تتمثل إحدى نقاط القوة الكبيرة للمملكة ضمن سلسلة القيمة، في البنية التحتية للتخليص الجمركي عبر المنافذ الجوية، فمن المتوقع أن يؤدي تطوير المزيد من المناطق الاقتصادية الخاصة، إلى تعزيز السوق بشكل أكبر، كما نتوقع أن تعمل المناطق الاقتصادية الخاصة في جميع الموانئ البحرية والمطارات في المملكة، مما يعزز من الفرص أمام تجار التجزئة عبر الإنترنت، مثل شركة "أمازون" للتجارة الإلكترونية، وشركة "آبل"، والعديد من الشركات الأخرى التي تُنشئ مراكز التوزيع الخاصة بها، وستلعب المناطق الاقتصادية الخاصة دورًا حاسمًا في تعزيز التدفقات التجارية إلى المملكة، واجتذاب اهتمام المستثمرين وتشجيعهم على إنشاء مرافقهم، والإسهام في تحويل المملكة إلى مركز لوجستي يربط القارات الثلاث.

وفي "ناقل اكسبرس"، سنلعب دورًا هامًا في سد الفجوة الخاصة بإيصال الشحنات إلى العملاء حتى باب المنزل، مع الاستمرار في المساعدة في بناء مراكز خدمات التخزين والتوزيع المتكاملة، لدعم الشركات في إدارة المستودعات اللوجستية، والتنفيذ، والتوزيع.

ما هي الفرص التي يوفرها نمو التجارة الإلكترونية في قطاع الخدمات اللوجستية؟

هناك فرص كبيرة وطلب متزايد في مجال خدمات التخزين والتوزيع المتكاملة، ولوجستيات المخازن، وخدمات التسليم، التي تتراوح مدتها بين 30 دقيقة، إلى التسليم في نفس اليوم للسلع المعروضة عبر المنصات الإلكترونية، وستلعب شركات الخدمات اللوجستية دورًا رئيساً في نقل الشحنات من مراكز التسوق، ومراكز البيع بالتجزئة، وكذلك مراكز خدمات التخزين والتوزيع المتكاملة الخاصة بالمنصة، إلى العملاء عبر خدمات الميل الأخير.

ونظرًا لاستمرار مساحات التجارة الإلكترونية في التوسع، مع دمج الطلبات عبر الإنترنت وتوزيعها، فإننا نتطلع إلى تقديم الخدمات اللوجستية لبقية منطقة الشرق الأوسط وربما إلى إفريقيا، ضمن التصوّر الأكبر عن المملكة كمركز إقليمي عالمي ومنصة لوجستية رائدة، كما نرصد أيضًا نموًا كبيرًا في الطلب الناشئ عن الخدمات اللوجستية الشاملة، التي تغطي خدمات النقل من الباب إلى الباب، والحلول اللوجستية المتكاملة الخاصة بالصناعة، بما في ذلك خدمات الطرف الثالث اللوجستية، وخدمات الطرف الرابع اللوجستية.

وعمومًا، نتوقع نمو قطاع التجارة الإلكترونية بكونه محركًا رئيساً للتطوير عبر قطاع الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد، ومن الضروري مواصلة الاستثمار في البنية التحتية، مما سيسهم في تقليل أوقات التسليم، وخفض التكاليف.

كيف أسهم التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، في تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي؟

بدأت "ناقل" كشركة نقل بالشاحنات، ولكن مع مرور السنوات، توسّع نشاط الشركة لتصبح شركة لوجستية متكاملة، تقدّم مجموعة واسعة من الخدمات، ويعد الصندوق الصناعي داعمًا لتطورنا، وشريكًا في تطوير استراتيجيتنا، كما فتح لنا التمويل الذي حصلنا عليه من الصندوق، آفاقًا من الفرص، وعزّز من نمونا في القطاع.

لقد شهدنا التزام المملكة بنمو القطاع وتوقعاته الواعدة، كجزء من مبادرات رؤية السعودية 2030، ومع دعم الصندوق الصناعي؛ نأمل أن نواصل رحلتنا لتعزيز القدرات اللوجستية للمملكة.

التعزيز اللوجستي: دور الصندوق الصناعي

يعد دعم قطاع الخدمات اللوجستية أحد أهداف رؤية السعودية 2030 لتحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي ورائد في مجال النقل، ولذا، يكمن دور الصندوق الصناعي في كونه عامل تمكين مالي رئيس لقطاع الخدمات اللوجستية عبر العديد من القطاعات المتخصصة.[74]

- إنشاء المستودعات وخدمات تقنية المعلومات للخدمات اللوجستية للطرف الثالث
- خدمات مناولة ودعم الموانئ باستخدام معدات متخصصة
- تطوير البنية التحتية للموانئ الجوية والبرية والبحرية
- تصنيع وشراء سفن الحاويات والسفن المُغذية
- دعم خدمات الشحن الجوي الناقلة للبضائع بين الأسواق العالمية
- توفير منتجات نقل الخطوط الحديدية

تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، إلى تعزيز مكانة المملكة كمركز عالمي لعمليات النقل والخدمات اللوجستية السلسة، وتحقيق الأهداف اللوجستية الرئيسة بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

45 مليار دولار
حجم إيرادات القطاع السنوية غير النفطية قبل عام 2030

10%
مساهمة قطاع الخدمات اللوجستية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م

إطلاق
الناقل الوطني الجديد

250
إجمالي عدد الوجهات الدولية الجديدة من خلال برنامج الربط الجوي

4.5 مليون طن
مضاعفة طاقة الشحن الجوي

40 مليون
إجمالي سعة الوحدات المكافئة السنوية

خامس
أكبر مسار ركاب جوي عالمي

8,000 كيلومتر
الزيادة المُستهدفة في أطوال شبكة السكك الحديدية التي يبلغ طولها حاليًا 5,000 كم

ستحقق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية هذه الأهداف من خلال عدة استراتيجيات:[76]

- تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين
- تطوير منظومة للبحث والتطوير بهدف تعزيز الابتكار
- دعم الاعتماد على التقنيات اللوجستية المتقدمة

لقاء

م. لؤي مشعبي

وكيل وزارة النقل والخدمات اللوجستية للخدمات اللوجستية

وزارة النقل والخدمات اللوجستية
Ministry of Transport and Logistic Services

كيف يمكن لوزارة النقل والخدمات اللوجستية أن تستمر في دعم التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة من القطاع العام، بالإضافة إلى دعم مشاركة القطاع الخاص في النقل والخدمات اللوجستية؟

تعمل وزارة النقل والخدمات اللوجستية كصانع سياسات شامل للعديد من الهيئات الحكومية، مثل الهيئة العامة للنقل، والهيئة العامة للطيران المدني، والهيئة العامة للموانئ، وغيرها، حيث نهدف إلى مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسة، ودمج التعليقات الواردة من القطاع الخاص مع الهيئات الحكومية المذكورة سابقًا، من أجل الحفاظ على التكامل السلس بين القطاعين العام والخاص. ومع دخول عام 2023، نتخذ خطوات لتعزيز التخصيص من خلال تطبيق الفصل بين ملكية العمليات وعمليات الأصول، فمن خلال خطة التخصيص، ستتحوّل الوزارة إلى التركيز على الدور التنظيمي والإشرافي على منظومة النقل، وتهيئة الأنظمة والتشريعات، كما ستُنقل بعض الأصول، وكذلك بعض الموظفين إلى القطاع الخاص بدعم مالي من الحكومة، مع احتفاظ الحكومة ببعض الأصول، لتحقيق دعم أوسع للنمو الاقتصادي، كما نهدف إلى ضمان توافق اللوائح وشفافيتها مع الاحتياجات المستقبلية للقطاع، بغرض تأمين نقل البضائع عبر مختلف وسائل النقل، كما نعمل على تعزيز الربط بين الموانئ الجوية والبحرية، للإسهام في زيادة حجم الواردات إلى المملكة، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة شحن البضائع.

برأيك ما هو الدور الذي ستلعبه المناطق الاقتصادية الخاصة، وخطط تطوير المطارات، في تعزيز اقتصاد المملكة؟

على مدى السنوات القليلة الماضية، أدركنا الأهمية القصوى للأسواق الحرة لتحقيق الطموحات الاقتصادية للمملكة، فقد أعلنا مؤخرًا عن أول سوق حرة لنا بمطار الملك خالد الدولي في الرياض، ونخطط للإعلان عن المزيد في مواقع أخرى، مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، ومدينة جيزان، ومدينة رأس الخير، كما نسعى إلى الاستفادة من زيادة إعادة التصدير، من خلال اجتذاب شركات الشحن العالمية لفتح مراكز لوجستية إقليمية في المملكة. وبسبب التحول نحو التجارة الإلكترونية، أصبح من الضروري على وجه الخصوص، تبسيط الخدمات اللوجستية وتطوير البنية التحتية المناسبة للتجارة الإلكترونية، إذ يمثل قطاع التجارة الإلكترونية 23% من إجمالي المبيعات في المملكة، و45% من مشتريات قطاع الأغذية والمشروبات تتم من خلال تطبيقات التجارة الإلكترونية، إضافةً إلى ذلك، ستعمل الأسواق الحرة على تقليل اعتماد سلاسل الإمداد على الشركات الموجودة في بلدان أخرى، كما ستزيد من مرونة سلاسل الإمداد في المملكة، لتكون جاهزة في حالات الاضطراب الاقتصادي العالمي، فمن المتوقع أن يُسهم إنشاء الأسواق الحرة إيجابيًا في خلق فرص العمل والتوطين.

ما هي الخدمات المتاحة لشركات القطاع الخاص التي تتطلع إلى التوسع؟

الشراكة بين القطاعين العام والخاص موجودة بالفعل، وستظل في ازدياد، ففي السنوات القليلة المقبلة، ستكون هناك مجموعة واسعة ومتنوعة من الفرص المتاحة لشركات القطاع الخاص، إذ يأتي العديد من اللاعبين الدوليين إلى المملكة للبحث عن شركاء، وبالطبع يجلبون معهم خبراتهم وتقنياتهم أيضًا، وهذا يدل على أن الأبواب تُفتح أمام الشركات الوطنية التي تتطلع إلى مواصلة التوسع، كما تهدف الشركات الخاصة في المملكة التي كانت تخدم نفسها لوجستيًا، إلى التنويع من خلال تقديم خدمات لوجستية لشركات خاصة أخرى عندما تتوفر القدرة. وفي قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يظهر عدد متزايد من الفرص في مجال تمكين القطاع التكنولوجي، مما يؤدي إلى تجربة نماذج تشغيل مختلفة من حيث صلتها بالخدمات اللوجستية، وتهدف التغييرات التنظيمية التي يجري تنفيذها إلى زيادة حجم الشحن، وبالتالي زيادة الربحية لشركات الخدمات اللوجستية، وأخيرًا، تجدر الإشارة أيضًا إلى وجود فرص كبيرة لصناعة التوزيع، في المدن الصغيرة بالمملكة.

إسهامات الصندوق الصناعي في دعم قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة:

طلب التمويل:

يقدَّم للمشاريع في قطاعات الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية

التمويل متعدد الأغراض:

لتمويل النفقات الرأسمالية، بما يؤدي لتحسين القيمة التشغيلية للمشروع

الاعتماد المستندي مع البنوك:

توفير السيولة اللازمة للمستثمر عن طريق ضمان الصندوق الصناعي لتمويل الاعتمادات المستندية، من خلال التعاون مع البنوك التجارية.

الخدمات الاستشارية لتحسين كفاءة التكاليف:

وتشمل تحليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وتحليل تكاليف الشركة مقارنة بالسوق، وتحليل سعر المواد الخام، والمورّدين، والعمليات الشرائية، وغيرها.

تمويل رأس المال العامل:

يُمنح لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل أثناء تنمية العمل

تمويل سلاسل الإمداد:

تمويل قصير الأجل لسداد الفواتير مقدمًا، بهدف دعم احتياجات رأس المال العامل، وتحسين التدفقات النقدية

تمويل الاستحواذ:

تمويل عمليات استحواذ المنشآت المحلية على منشآت داخل المملكة ذات قيمة مضافة للقطاعات التي يمولها الصندوق الصناعي.

الخدمات الاستشارية لتحسين استراتيجية السوق:

تقديم التوصيات الخاصة بتحسين استراتيجية السوق، وتقديم المشورة للمبيعات واستراتيجية السوق من خلال دراسة الأسعار وتشكيلة المنتجات، وتحليل حصة السوق، والعملاء المستهدفين، وقنوات البيع، وتجزئة العملاء.

المُنتجات، والبرامج، والخدمات الجديدة للصندوق الصناعي 2022

الخدمات الاستشارية:

اكتشف "الخدمات الاستشارية لتحسين كفاءة عمليات التصنيع" التي أطلقها الصندوق الصناعي مؤخرًا

مبادرة "تحفيز الصناعة المحلية":

مسار "التمويل المُيَسَّر": يعمل مسار التمويل المُيَسَّر على تقديم القروض بدون طلب ضمانات شخصية، أو رهن ممتلكات المستثمر، فضلًا عن طلب ضمانات أقل بخصوص رأس المال، لتوفير التغطية للزيادة المُتَوَقَّعة في طلبات رأس المال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مسار "مسرّعة تنافسية": لتمويل مشاريع الأتمتة والرقمنة عبر حوافز تُقدَّم للمصانع التي تتبنى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

مسار "طموح الصناعي":

يأتي باعتباره جزءًا من برنامج "آفاق"، والذي يهدف لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم اللازم للتنمية والتطوير بالتعاون مع "منشآت".

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص:

بهدف دعم الاحتياجات التشغيلية للقطاعات المدعومة من الصندوق، عبر التوسّع في تمويل رأس المال العامل وبرنامج الضمانات بالتعاون مع البنوك التجارية والشركات الوطنية الرائدة

التقدم بطلب مباشر لتمويل
من هنا

50 YEARS عامًا | SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي

للاستفادة من التمويل والبرامج الاستشارية التي تفتح الآفاق أمام الفرص في جميع مجالات القطاع الصناعي:

برنامج "تنافسية":

يقدم البرنامج حلول تمويلية لدعم تحسين القاعدة الصناعية الحالية، وذلك من خلال تطبيق التكنولوجيا والرقمنة، وتمكين المصانع من زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وخفض التكلفة، لتحقيق تحولات نوعية في القاعدة الصناعية الوطنية

- منح تمويل يصل إلى 100% من قيمة المشروع
- فترة سداد لا تقلّ عن 7 سنوات
- فترة سماح تصل إلى 24 شهرًا
- إجراءات تمويل سريعة خلال 8 أسابيع فقط (للمشاريع التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بها 20% أو أقل)
- 8 شركاء تنفيذيين جدد من القطاع الخاص خلال الربع الرابع من عام 2022.

للمزيد من المعلومات **من هنا**

برنامج "توطين":

تمويل ودعم المشاريع التي تعزّز من الإنفاق على المحتوى المحلي، وتسهيل وتعزيز وتمويل فرص توطين سلاسل الامداد

- شروط تمويل تفضيلية
- خدمات ربط مع أقسام المشتريات في الشركات الكبرى.
- تقديم خدمات استشارية

للمزيد من المعلومات
من هنا

50 YEARS عاماً | SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي

الفهرس

[1]	الاستراتيجية الوطنية للصناعة، المملكة قوة صناعية رائدة عالميًا
[2]	إدارة التجارة الدولية الأمريكية، الدليل التجاري للمملكة العربية السعودية
[3]	دليل المستثمر، وزارة الصناعة والثروة المعدنية
[4]	استثمر في السعودية: الفرص الاستثمارية في القطاعات، قطاع التعدين
[5]	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة التنفيذ 2021 - 2025
[6]	استثمر في السعودية: الفرص الاستثمارية في القطاعات، قطاع الخدمات اللوجستية
[7]	ارتفاع الصادراتِ السلعيَّة غير البترولية للمملكة خلال الربع الثالث 2022م بنسبة 13.1%
[8]	استثمر في السعودية: الفرص الاستثمارية في القطاعات، قطاع التعدين

الفهرس

Number	Link
[51,52]	SHAMSI.gov.sa →
[53,54]	Saudi Industrial Development Fund (SIDF)
[55,56,57,59]	Saudi Industrial Development Fund (SIDF)
[58]	Saudi Industrial Development Fund (SIDF)
[60,67,68]	Invest Saudi Mining and Metals Value Proposition
[61,62]	Minister of Industry and Mineral Resources Meets with Several Ministers in South Africa during African Mining INDABA, SPA, 2022
[63]	Ministry of Investments - Investment Highlights Report Q2 2022. GASTAT.
[64]	Saudi Vision 2030
[65]	NIDLP, pg99
[66]	NIDLP, pg93
[69,70]	Saudi Arabia's Promising Logistics Role, Ministry of Transport and Logistic Services, 2021
[71]	NIDLP
[72,73,75]	Invest Saudi, sectors-opportunities
[74]	Saudi Industrial Development Fund (SIDF)
[76]	NTLS Summary deck 2021
[77]	Saudi Press Agency (SPA), HRH Crown Prince Launches National Strategy for Industry, 2022

إخلاء مسؤولية

تعد المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات عامة وإرشادية فقط، ولا يُقدمالصندوق الصناعي أي إقرارات أو ضمانات مباشرة وصريحة، أو ضمنية، من أي نوع، سواء كانت بشأن إتمام، أو اكتمال، أو دقة، أو موثوقية، أو ملاءمة، أو توافر أي من هذه البيانات، أو المعلومات، أو المواد ذات الصلة، الواردة في هذا التقرير، أو استخدامها لأي غرض بخالف الاطلاع العام.

الصندوق الصناعي ليس مسؤولًا بأي شكل من الأشكال تجاه أي طرف، نتيجة إلى قرار أو إجراء تم اتخاذه أو سيتم اتخاذه من قبل هذا الطرف، بناء على محتوى صفحات هذا التقرير، كما أن الصندوق الصناعي لا يتحمل أي مسؤولية، كليًا أو جزئيا،عن أي ضرر مباشر، أو غير مباشر، أو عرضي، أو تبعي، أو عقابي، سواء كان ذلك عامًا أو خاصًا، كما أن المواد والمعلومات الواردة في هذا التقرير عرضة للتغيير في أي وقت دون إشعار مسبق.

للمزيد من المعلومات

العنوان:

King Abdullah Financial District - Al-Aqeeq. 3015
Unit Number:2 | RIYADH 13519 - 6483

الهاتف: 8001160004

الإيميل: info@sidf.gov.sa

Whatsapp: 0118251555

50 YEARS عاماً

SIDF
صندوق التنمية الصناعية السعودي